الفصل الرابع عشر
ما بعد عاصفة الصحراء وعرائض 1992/91 وتبعاتها

1-14 نكمل بالباقي : تعزيز ما يمكن تعزيزه من تضامن عربي

في منتصف شهر ديسمبر/ كانون أول عام 1990 تحول جهدي المتواضع، مع جهد آخرين، إلى العمل من أجل المستقبل وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من تضامن أهلي عربي، بعد أن بدأ لنا الحاضر محسوما، وأصبحت 'عاصفة الصحراء ' قاب قوسين أو أدنى، وتلاشى الأمل في تحرير الكويت سلميا دون تدمير العراق.

تزايد الشعور لدى مواطني مجلس التعاون بضرورة تكثيف الدعوة لبدء عملية إصلاح طال انتظاره في أقطار المنطقة، من أجل مواجهة المستجدات فضلا عن معالجة أخطاء الماضي. وتركز الاهتمام ابتداء على دعوة قادة دول مجلس التعاون للإصلاح في اجتماع القمة السنوية الحادية عشر في الدوحة في شهر ديسمبر 1990، التي كانت على وشك الانعقاد. وساهمت في ذلك الاهتمام بكتابة مقال بتاريخ 13 ديسمبر 1990 نشر حوالي ذلك التاريخ بعنوان: " أما حان وقت النظر في المستقبل بعد؟ ".

بدأ المقال بـ " تحية تقدير لعبد العزيز الصقر والى كل من أكد باسمهم أهم الثوابت التي ينبغي الالتزام بها في إعادة بناء البيت الكويتي ومنها: "أولا - المشاركة الشعبية القائمة على حرية الحوار، ورقابة التنفيذ؛ ثانياً - إسلامية العقيدة؛ ثالثاً: أن العروبة أصلنا، وهي قدرنا الذي لا نريد ولا نستطيع منه فكاكا...". وذلك هو ما أكد عليه خطاب عبد العزيز الصقر رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت والرئيس الأسبق لمجلس الأمة، الذي ألقى كلمة شعب الكويت في مؤتمر جدة، وكان يمثل ثوابت آهل الكويت وبقية أقطار مجلس التعاون.

وأكد المقال أن علينا أن "نتوجه، بكل صدق وتجرد ومسؤولية، إلى قادة دول المجلس ونناشدهم مواجهة الأخطار الداهمة والتحديات المصيرية التي تهدد حاضر ومستقبل المنطقة، وذلك من خلال تبنى مشروع وحدة فدرالية دستورية، ترتكز على إصلاح جذري شامل يتناول الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وأردف قائلا "إن تبني مثل هذا المشروع أصبح ضرورة وجود بالنسبة لأهل المنطقة، والسبيل الوحيد لاستقرار بلدانهم بعد أن تضع أسسا راسخة لأمنها الإقليمي في إطار انتماء عربي ونظام جديد فعال للأمن القومي العربي".

كما أكد المقال "بأن عملية التنمية المستقلة المعتمدة أساسا على الذات يستحيل القيام بها في كل قطر من أقطار المجلس منفردا نتيجة لصغر حجم كل منها، واختلالها سكانيا، وغياب الحد الأدنى من مقومات بدء واستمرار عملية التنمية التي تنشدها شعوب المنطقة ...". وأضاف مؤكدا بأن مشروع الوحدة الفدرالية يجب أن يرتكز على "اتجاهين رئيسيين. أولهما: اتجاه الوحدة الإقليمية الدستورية .... وثانيهما: اتجاه الديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان، ...".

ومع الأسف، ذهب مقالي ذاك وغيره من دعوات الإصلاح أدراج الرياح بعد كارثة غزو والكويت. فالاجتماع السنوي الحادي عشر لقادة مجلس التعاون عام 1990 كان منشغلا بوضع اللمسات الأخيرة لدعم الانطلاق المقرر من قبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لمعركة 'عاصفة الصحراء'، ولم يكن معنيا بقضايا الإصلاح والاتحاد والديمقراطية، التي سبق أن شبهها الأمين العام للمجلس عبد الله بشارة، في مداخلة له في اجتماع منتدى التنمية بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس مجلس التعاون، بـ"البطاطا الحارة Hot Potatoes " التي يتجنب متخذو القرار طرحها للمناقشة فيما بينهم، ولا يأتي على ذكرها بطبيعة الحال من هم على اتصال بهم.

******

اندلعت حرب تحرير الكويت وتدمير العراق في 17 يناير 1991 وقضي الأمر بيد 'عاصفة الصحراء' بعد بضعة أسابيع وسط مجازر لم يكن لها داع عسكري، تعرض لها الجيش العراقي أثناء انسحابه من الكويت. وكانت استعراضا متغطرسا للقوة وتجريبا لفاعلية الأسلحة الفتاكة وعداء دفينا للجيش العراقي وجميع الجيوش الوطنية العربية، وهي المؤسسة الوطنية الوحيدة المتماسكة داخل الدولة القطْرية العربية. وجاء ذلك بعد أن عجز العرب عامة وتخلى الحكام العرب ونظامهم الإقليمي عن واجبهم في اجتراح تسوية أو الدفع بحل سلمي وفقا للشرعية الدولية يراعي المصالح العربية، ويتم بموجبه تحرير الكويت دون تدمير العراق وارتهان مستقبله بتطبيق حصار دولي قاتل جاء في أعقاب ذلك الغزو الغادر وتلك العاصفة الهوجاء التي لم تبق ولم تذر. لقد تشكلت صورة جديدة للعرب وبانت حقيقة أوضاعهم المهترئة بعد عاصفة الصحراء، وأسفرت عن غير ما كان يحسب ويأمل كل عربي غيور أن يكون عليه العرب قبل تلك العاصفة المدمرة. فقد اقتلعت العاصفة معها مفاهيم وبدأت تؤسس لمفاهيم أخرى

تحت هيمنة القطب الواحد في النظام العالمي الجديد بعد غياب الاتحاد السوفييتي عن منافسة الولايات المتحدة ومشاكستها على الساحة الدولية.

في تلك اللحظة اختلطت لدي المشاعر بين الارتياح بعودة أهل الكويت إلى وطنهم ومنازلهم، وبين الحزن على فقدان بوادر التضامن العربي الذي بدأت بشائره مع انتفاضة الحجارة، والحزن أيضا على العراق وأهله الذي دمر ماديا وبشريا وأخرج من الحسابات العربية الرسمية متروكا للغرب ليعمل به ما يشاء، تحت قيادة القطب الواحد الذي أصبح مجلس الأمن حديقته الخلفية.

******

بعد فترة من الوجوم والتفكير، وجدت نفسي أتلمس طريقي بصعوبة بين ركام الغزو الغادر وأثاره السلبية على النفوس، وما أسفرت عنه تلك العاصفة المدمرة التي خلطت الأوراق وأيقظت الفتن النائمة وقلبت الموازين المستقرة في الوجدان العربي، والتي كان التضامن العربي الأهلي إلى جانب الرسمي إحدى ضحاياها. كما صاحب تلك اللحظة أيضا بالنسبة لنشاطي الأهلي موت سريري للجماعة العربية لتعزيز التضامن العربي على مذبح غزو الكويت، وهي التي كانت محط أمالنا في تعزيز التضامن العربي. فعدت أبحث مع أصدقاء آخرين عن فرص تعزيز جهود خيرة تقرّب بين أفراد وجماعات المجتمع الأهلي على مستوى دول مجلس التعاون وعلى المستوى العربي العام.

وقد بدا لي أن الديمقراطية الغائبة في كافة أرجاء الوطن العربي هي طوق النجاة. وفقدانها هو مكمن الداء والانتقال إليها هو مصدر الوقاية والعلاج. وبذلك تأكد لدي أن طرح حوار أهلي حول أهمية وإمكانية الانتقال لنظم حكم ديمقراطية في الدول العربية، تحقق الاستقرار السياسي وتطلق عملية تنمية مستدامة وأمن مستتب، هو مدخل لتنمية طيف ديمقراطي داخل التيارات الفكرية والقوى السياسية العربية، يعمل على تعزيز المساعي الديمقراطية ويقارب بين الجهود الأهلية في كل بلد عربي، وصولا لقيام كتلة تاريخية فيه على قاعدة الديمقراطية من أجل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في الدول العربية تباعا. وكذلك بدأ لي بأن أي معالجة لأوجه الخلل المزمنة في دول مجلس التعاون تتطلب بالضرورة تنمية مجتمعات المنطقة ومشاركتها السياسية الفعالة.

و بذلك ترسخ لدي اقتناع آنذاك بأن علينا في تلك الفترة الانتقالية الحرجة أن نركز العمل الأهلي من خلال منتدى التنمية في الخليج على الدعوة لملء الفراغ ذاتيا من قبل أهل الخليج أنفسهم، وصولا لانتقال مجلس التعاون من مرحلة التعاون إلى مرحلة الوحدة بقيام اتحاد بين أقطار المجلس يكون قابلا للتنمية وقادرا على توفير الحد الأدنى من مقومات الأمن الإقليمي في أطار التكامل العربي. كما ورد ذلك في كتاب "نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة" المنشور عام 1985 والذي سبقت الإشارة إليه في الفصل العاشر من هذه الذكريات.

من هنا اتجه اهتمامي وتركز نشاطي خلال تلك المرحلة الانتقالية من حالة اليأس التي تلت كارثة احتلال الكويت وإعصار عاصفة الصحراء على ثلاثة أنشطة: أولها تفعيل مشاركتي في منتدى التنمية الذي تأسس عام 1979 واستمر في نشاطه متخطيا إعصار غزو الكويت متطلعا للقيام بدور إصلاحي اكبر في المستقبل. وثانيها. العمل من خلال مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية الذي سوف أتي لظروف تأسيسه واتخاذه أكسفورد مقرا له. وثالثها: المشاركة في أنشطة المؤتمر القومي الذي وصلتني دعوة لحضور مؤتمره الثاني في عمان أثناء فترة الوجوم وإعادة التفكير التي تلت عاصفة الصحراء في الفترة من 27-29 مايو/أيار عام 1991، استكمالا للاجتماع الأول الذي عقد قبل عام في تونس في شهر مارس/آذار عام 1990 قبل غزو الكويت.

******

بدأت حركتي بعد عاصفة الصحراء بتلبية دعوة للمشاركة في اجتماع المؤتمر القومي. فقد كنت حريصا على حضور اجتماع المؤتمر القومي لما يمثله من أمل في إيجاد إطارا للعمل الأهلي العربي في تلك الظروف الحرجة، خاصة بعد عاصفة الصحراء وتبعاتها على القضايا العربية، وانكفاء مواطني دول مجلس التعاون عن المشاركة في العمل العربي الأهلي. وشاركت بفاعلية في أعمال المؤتمر وسعيت مع آخرين في أن لا يكون الاختلاف حول التسوية التي بدأت تفرض على منظمة التحرير الفلسطينية من أجل مشاركتها في مؤتمر مدريد المقرر انعقاده في أكتوبر، بعد بضعة أشهر من انعقاد المؤتمر القومي، موضوع مزايدات في المؤتمر. وإنما علينا أن ننظر إلى صمود الفلسطينيين على أرضهم ومساندة الانتفاضة باعتبارهما أولى بالاصطفاف وراءهما، بدل الشجب والاستنكار لهذا الطرف أو ذاك والذي لا يضيف وإنما يمزق وحدة الفلسطينيين الذين هم في اشد الحاجة إليها في ذلك الوقت الذي بدت منظمة التحرير

منبوذة لدى البعض، وتحت ضغوط دولية وعربية تهدد وجودها وفاعليتها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني (انظر الموسوعة الفلسطينية: مؤتمر مدريد للسلام/ 1991).

وقد تمثل سعيي مع آخرين في المؤتمر في أن يترك الحضور ما يخص صياغة الموقف من التسوية للدكتور احمد صدقي الدجاني بالتشاور مع الفلسطينيين في المؤتمر، بعيدا عن احتمالات الاستقطاب الذي قد يضر بالقضية الفلسطينية ولا يفيد في تحقيق صمود الفلسطينيين على أرضهم المحتلة. وقد تم ذلك وكان موقف المؤتمر من القضية الفلسطينية موقف يوحد ولا يفرق ولم يكن ذلك الموقف عامل استقطاب وصراع عربي أو فلسطيني داخل المؤتمر أو خارجه.

لم أكن كثير الحديث خلال جلسات المؤتمر لكثرة الراغبين في الكلام، وإن كنت نشطا في الاتصالات والتواصل. والكلمة التي تدخلت بها في المؤتمر ركزت على أوضاع دول مجلس التعاون بعد عاصفة الصحراء والحاجة للاهتمام والتركيز على معالجة أوجه الخلل المزمنة، والتنبيه إلى أكثرها إلحاحا، وهو تفاقم الخلل السكاني ومخاطره على الهوية العربية الإسلامية للمنطقة وعلى دور المواطنين بل وعلى وجود مجتمعاتهم بعد أن أصبحوا في بعض دول مجلس التعاون أقلية بين سائر الأقليات وليس بالضرورة أكبر الأقليات. وفي نهاية المؤتمر وعند انتخاب الأمانة العامة له تم انتخابي عضوا في الأمانة العامة التي استمرت عضويتي فيها نشطة لأكثر من عقد من الزمن.

ويبدو أن كلمتي في المؤتمر القومي قد اهتم بها مراسل وكالة إنباء رويتر في الأردن الأستاذ صالح زيتون الذي أبعد من قطر منذ أشهر أثناء احتلال العراق للكويت، فنشرها في وكالة رويتر مطرزة بتعريف لي لا يخلو من موقف مسبق من حكومة قطر، حيث نقل كلمتي وأطرها باعتباري معارضا قطريا معروفا. وقد تهيأ لبرقية رويتر من الأردن من ينقلها إلى قطر ربما مع تقرير عن اتصالاتي في عمان التي يمكن أن تكون قد حمّلت فوق ما تحتمل. ولم تمر تلك المعلومات في قطر مرور الكرام، فكانت إلى جانب مواقفي والمقال الذي كتبته قبل اندلاع عاصفة الصحراء أدعو فيه لحل سلمي لكارثة احتلال العراق للكويت، سببا – حسب تقديري - في صدور أمر مسبق بتفتيشي ومصادر ما أحمله من أوراق، لأول مرة في قطر عندما وصلت مطار الدوحة على طائرة الخطوط الجوية الأردنية.

******

قضيت أياما طيبة في الأردن بعد انتهاء المؤتمر بصحبة سفير قطر الذي تربطني به علاقة ودية، أخي المرحوم مبارك بن ناصر الكواري. وكان هناك بين الموظفين في السفارة عدد من العاملين السابقين في حكومة قطر من الأردنيين أذكر منهم الأستاذ محمود سرحان الذي سبق أن تعرفت عليه في وزارة المعارف في قطر منذ خمسينيات القرن العشرين وعمل فترة مديرا لمكتب ولي العهد ونائب الحاكم الشيخ خليفة بن حمد قبل أن يتولى الشيخ خليفة مقاليد الحكم في عام 1972.

كما كنت محظوظا بكسب معارف في عمان من خلال زميليّ في الدراسة في جامعة دمشق محمد زيدان وسعيد الكايد رئيس الجمعية الزراعية في الاغوار، ومنهم الدكتور العبادي الذي أصبح فيما بعد وزيرا للصحة. وقد سعدت بضيافتهم في عمان في بيت شعر بدوي على منسف أردني أراه وأشارك في تذوقه لأول مرة. وقد أخذني أخي سعيد الكايد في رحلة إلى الاغوار لرؤية المزارع والمزروعات في ذلك الجو الحار الرطب في الاغوار ومنها أشجار الخوخ والمشمش والدراق والكمثرى الذي تجلب شتلاته المهجنة من الضفة الغربية، زرنا خلالها الجمعية التعاونية هناك التي كان يعاني أعضاؤها من أزمة تصدير منتجاتهم إلى دول مجلس التعاون بعد احتلال الكويت.

وقد ذكر لي القائمون على التصدير في الجمعية التعاونية أنهم عندما اضطروا لتصدير منتجاتهم الزراعية إلى أوروبا بعد أن تعذر تصديرها لدول مجلس التعاون كما سبقت الإشارة، فوجئوا بمنع دخول بضاعتهم من الفواكه والخضروات إلى أسواق أوروبا ورميها في الزبالة بسبب طريقة القطف والتنقية والتنميط والتعبئة غير المطابقة لمواصفات السوق الأوروبية، الأمر الذي أخذ منهم وقتا لتهيئة أنفسهم واستيفاء متطلبات التصدير إلى أوروبا.

******

قضيت بضعة أيام في الأردن بعد انتهاء المؤتمر القومي قبل أن أعود إلى قطر محملا بالهدايا لأسرتي، ومنها آلة عود اشتريتها هدية لأبني خليفة عربونا لنجاحه المأمول في الشهادة الإعدادية. كنت سعيدا بتلك السفرة التي روحت بها عن نفسي وخففت بها الضيق الذي ألم بي قبلها. ولكنها كانت فرحة أبى القدر أن تكتمل. فقد وجدت موظف

الجوازات في مطار الدوحة يطلب مني الانتظار حتى يراجع الإدارة. فتنحيت جانبا من طابور الوصول في انتظار عودة جوازي، ورأيت الأخ الكريم عبد الله علي بن عمران الكواري مدير جوازات مطار الدوحة واقفا خلف حاجز الجوازات فذهبت للسلام عليه وسؤاله عن سبب تعطيلي على غير عادة. قال لي أبو علي انتظر قليلا، سوف اسأل وأعود أليك، وبعد أن عاد قال لي 'عليك أمر تفتيش مسبق '.

ذهبت مع شرطي يحمل جواز سفري إلى مدير جمارك المطار الذي كان قد أشعر بما يجب أن يقوم به. وبعد انتظار قليل لوصول حقائبي، تم وضعها على طاولة التفتيش بحثا عن جسم للجريمة المزعومة والتي تمثلت في وصفي دون علمي بأنني معارض قطري في برقية وكالة رويتر التي بثها الأخ صالح زيتون. كان مسؤول الوردية المكلف بتفتيش حقائبي لطيفا مجاملا لي وصريحا معي، فقال لي أعطني كل نشرة آو وثيقة آو ورقة آو قصاصة ورقة معك، فذلك ما أمرت بحجزه. قلت له لا بأس من ذلك ولكن هل ستعطينني وصلا بما تستلمه مني كي أطمئن على ما قد ينسب إلي محاولة إدخاله للبلاد. قال نعم هذا من حقك.

أعطيت الأخ عوجان جاسم العوجان مسؤول وردية الليل في جمرك المطار كل الكتب والمجلات وأوراق المؤتمر القومي وكل ورقة لدي بصرف النظر عن موضوعها، وأنا واقف أمامه بملابس السفر الإفرنجية و'عود' ابني خليفة في يدي، بحيث اعتبرني المسافرون المارون دون تفتيش بأنني مطرب زمانه، إن لم يكن قد ظنوا بي الظنون!

وكما يتبين من الوصل الذي أصدره مسؤول وردية الليل ووقع عليه أيضا مدير جمارك المطار السيد محمد احمد المهندي في 1991/6/5، أن من بين ما حجز من الكتب والنشرات مني ما يلي: ضد أميركا، رحلة إلى فلسطين، عروبة وإسلام (جزأين)، حقوق الإنسان، حالة الأمة العربية، العقل السياسي العربي، المأزق العربي، التعددية السياسية في الوطن العربي، هذا بالإضافة إلى بعض مذكرات وأوراق خاصة ومطبوعات عن الزراعة في الاغوار.

خرجت من المطار متأخرا بعض الشيء و'العود' في يدي لم يفارقها وبقية أغراضي وهداياي بعد أن احتجزت 'الممنوعات'! وتوجهت الى البيت حزينا لأن هذه هي المرة الأولى التي أتعرض للتفتيش فيها منذ إن وضعت أجهزة الأمن في قطر ملف متابعة لحركتي قبل ثلاثين سنة، ربما منذ عام 1960 عندما سجنت مع بقية أعضاء نادي الطليعة. وأمر التفتيش المسبق هذا ينبئ عن موقف جديد بدأ يتشكل ضدي عند السلطة وتكليف الأجهزة الأمنية بمتابعته وصولا إلى أهداف من تبعات عاصفة الصحراء لا تبشر بالخير، يمكنني تخمينها ولكنني لا أستطيع الجزم بها.

لم اذكر لأسرتي ولا لوالدي ما حدث في المطار كي لا أفسد عليهم الفرحة بعودتي والهدايا ورنة العود الذي بدأ خليفة يدندن عليه. وفي صباح اليوم التالي اتصلت برئيس الديوان الأميري ووزير الإعلام والثقافة عيسى بن غانم الكواري من أجل إشعاره بسابقة أمر التفتيش المسبق الذي تعرضت له في مطار الدوحة، وطلبت منه الحصول على موعد لمقابلة سمو الأمير الذي لم التق به شخصيا منذ عام 1982. أخبرني الأخ عيسى أن الأمير مشغول خلال ما تبقى من أيام الأسبوع وعنده زيارة للرياض ويمكنني أن أزور مكتبه في بداية الأسبوع القادم، والله يسهل.

قمت بزيارة الديوان الأميري صباح السبت 9 يونيو/حزيران لطلب مقابلة سمو الأمير بخصوص التصعيد المفاجئ في معاملة أجهزة الأمن لي في المطار وتعريضي للتفتيش دون سبب لأول مرة في حياتي، بالرغم من تقلب أوضاعي ومواقف الحكومة عبر الزمن مني، خشية أن يستمر تعرض أجهزة الأمن لي رغبة في المضايقة والحط من الكرامة.

قابلت الأخ عيسى في مكتبه وبعد السلام عليه سألني عن ما حدث فشرحت له الأمر. وفي هذه الإثناء دخل سمو ولي العهد الشيخ حمد بن خليفة إلى مكتب رئيس الديوان الأميري، وعندما رآني قال 'أنت هنيه'؟ فقمت للسلام عليه. وبعد التحية دعاني للجلوس معه في زاوية من زوايا مكتب رئيس الديوان وسألني: خير إنشاء الله، منذ مدة لم تزر الديوان. شرحت له ما حدث في المطار وناولته وصل الكتب والأوراق التي احتجزت مني. قال لي بعد التمعن في الكشف، بأن لا علم له بما حدث، والأمر بسيط يمكن تسويته وسوف يعاد لي كل ما احتجز في المطار فليس هناك ما يستحق الحجز. فقلت له إن المشكلة ليست في المحجوزات وإنما في سابقة الأمر المسبق بالتفتيش.

وهنا أخذ سمو ولي العهد يبدي ملاحظات، وتخلل حديثه بعض العتاب تجاه موقفي من حرب الخليج التي شاركت فيها قطر، وكما يقال فإن 'العتاب بقدر المحبة'. وطال وقت الحديث الذي تضمن تفسيرا مني لبعض ما ذكر، لما يربطني بسموه من علاقة سابقة طيبة واحترام متبادل بالرغم من ملاحظة وجود تغير في المواقف الرسمية تجاهي بسبب عدد من الأمور، ربما يكون منها المقال الذي كتبته أدعو فيه لحل سلمي لأزمة غزو العراق واجتياحه للكويت،

في الوقت الذي كانت فيه قطر قد انضمت للتحالف الدولي الذي انتقدته في المقال. وفي نهاية اللقاء الذي دام حوالي الساعة، أكد لي الشيخ حمد بأن كتبي وأوراقي سوف تسلم في مكتبي. وبالفعل تم تسليم ما احتجز مني في المطار بالتمام والكمال للأستاذ احمد العبادي مدقق الحسابات في مكتبي في اليوم الثاني للقاء، وأغلق إلى حين هذا الباب الجديد الذي انفتح عليّ بعد حرب الخليج الثانية التي غيرت كثيرا من الأحوال والعلاقات في المنطقة.

2-14 تعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية

كان النشاط الثاني الذي بدأت الاهتمام به في مطلع عام 1991 بعد عاصفة الصحراء، هو ' مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية'، الذي اتخذ من أكسفورد مقرا له. وكنت قد اتصلت في مرحلة الوجوم والتفكير التي تلت حرب الخليج الثانية بصديقي الدكتور رغيد كاظم الصلح المؤرخ والكاتب والممارس السياسي العربي، المقيم في أكسفورد التي أنهى فيها رسالة الدكتوراه وبقي فيهل بسبب ظروف الحرب الأهلية اللبنانية، بعد أن أصابته في مطلع الحرب الاهلية اللبنانية رصاصة طائشة في رأسه كادت تؤدي بحياته العزيزة الغالية. وقد اعتدت خلال إجازات الصيف في أكسفورد أن أتحاور مع رغيد حول الشأن العربي وعلة العلل في الوضع العربي المتردي غياب الديمقراطية. وكنا نتفق أن المطامع الأجنبية والتدخل الأجنبي كان إلى حد كبير وراء اضطراب الأوضاع العربية وكثافة التدخلات الخارجية وفشل طموحات التغير في الدول العربية مهما تغير الأشخاص وتغيرت اللافتات.

وكنا نتوقف كثيرا عند فشل العرب في الماضي في هندسة نظام الحكم بالرغم من قيام الحضارة العربية الإسلامية بهندسة الكثير من المجالات العامة من العمارة ونظم الري والدواوين وشؤون الحرب واللغة والشعر وأصول السلوك والإتيكيت والموسيقى وغيرها من النظم العامة أو الفرعية، ما عدا نظام الحكم الذي ترك للغلبة بحد السيف وقوة العصبية وشراسة العصبة وبطشها. وقد لا حظنا أيضا فشل كافة أنظمة الحكم التي تعاقبت على حكم الدول العربية في العصر الحديث، في الانتقال إلى أنظمة حكم ديمقراطية. هذا بالرغم من تعدد الاقطار التي حكمتها واختلاف العقائد التي أدعتها واللافتات التي رفعتها تلك الأنظمة. فقد كان القاسم المشترك الأعظم بين مختلف أنظمة الحكم في الدول العربية الحديثة والقديمة هو معنى بيت الشعر العربي الشهير لأبي فراس الحمداني:

ونحن أناس لا توسط عندنا لنا الصدر دون العالمين أو القبرُ

لذلك بدأنا، رغيد وأنا، نهتم بدراسة الحياة السياسية عند العرب في الماضي وفي الوقت الحاضر بعد أن لاحظنا غياب الديمقراطية التي انتقلت إليها مختلف الحضارات في العصر الحديث وأخذت بنظام الحكم الديمقراطي معظم الدول الحديثة في مختلف القارات. ومن أجل الاهتمام بدراسة الديمقراطية المفقودة كنا نفكر في أنشاء مركز لدراسات الحياة السياسية في البلدان العربية. وتوصلنا في صيف عام 1990، ربما بعد غزو العراق للكويت، إلى ضرورة إجراء مسح حول حالة 'دراسات الديمقراطية والحوار حول الانتقال إليها في البلاد العربية' والتعرف على الجهات المختصة في القيام بتلك الدراسات بشكل رئيسي إن وجدت، وذلك قبل أن نفكر في تأسيس مركز لدراسة الحياة السياسية في البلاد العربية.

تطوع أخي الحبيب رغيد، كما كنت ادعوه دائما للطفه وطيب معشره، في خريف عام 1990، للقيام بتلك الدراسة الاستطلاعية. وانتهى رغيد من تلك الدراسة في شهر يناير عام 1991، ربما قبل أو أثناء عاصفة الصحراء التي أصبحت معها الديمقراطية طوق نجاة للمجتمعات العربية، مما تحمله لها الأيام القادمة من مخاطر التفكيك والضياع. وقد نشرنا ذلك البحث في كتابنا المشترك "حوار من أجل الديمقراطية" الصادر عام 1995 عن دار الطليعة بعنوان "لماذا مركز دراسات الديمقراطية في البلدان العربية"

******

التقينا– رغيد وأنا – كالعادة، في أكسفورد في مطلع صيف 1991 وتشاورنا مع بعض الزملاء، ومنهم برهان غليون في باريس ويوسف الشويري في أكسفورد وصباح المختار والمرحومة فوزية الدلال وزوجها الصديق ضياء الفلكي وغسان العطية في لندن، وآخرين من الأصدقاء والمعارف، حول عقد اجتماع للتفكير في أهمية وإمكانية دراسات الديمقراطية في الدول العربية في أواخر صيف عام 1991، عاقدين العزم على تقديم جهد متواضع تلافيا لبعض ما بينته الدراسة الاستطلاعية من غياب دراسات الديمقراطية والحوار المنتظم حول الانتقال إليها.

أخذنا نبحث فيما بيننا ونتشاور مع من حولنا حول فكرة إنشاء مركز لدراسات الديمقراطية في البلاد العربية في ضوء ما بينته الدراسة التي قمنا بها، والتي بينت أن الديمقراطية شأن عام يهتم به الكثيرون ضمن اهتماماتهم العامة دون أن تكون محط اختصاص أو تركيز لمعهد أو مركز أو دورية أو جماعة علمية في الدول العربية. وكانت المجلة

الوحيدة التي تهتم بالديمقراطية في الوطن العربي هي مجلة "العمل الديمقراطي" التي تصدرها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ولكنها تهتم ببعد للديمقراطية غير ما نقترح الاهتمام به وهو البعد السياسي.

ونتيجة الحاجة لمرحلة انتقالية قبل الشروع في إنشاء مركز للدراسات الديمقراطية، قررنا أن نبدأ بإعلان "مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية " باعتباره مشروعا دراسيا انتقاليا يتخذ من أكسفورد مقرا له. وعلى ضوء نتائج المشروع الدراسي وإمكانية تنمية طيف ديمقراطي عبر التيارات والقوى السياسية العربية، من المؤيدين للحوار والتعاون من أجل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، ننتقل عندها من المشروع الدراسي إلى تأسيس مركز أو معهد دراسات الديمقراطية في البلاد العربية بعد أن تتضح الرؤية وتتوفر الإمكانيات وتنمو العلاقات اللازمة لنجاحه.

وفي ضوء حماسنا لبدء مشروع دراسات الديمقراطية دون تأخير، لم نتردد في أن نبدأ نشاطنا فورا بعقد ورشة عمل في أواخر صيف عام 1991. لذلك اتصلنا بمن نعتقد أنه يشاركنا الاهتمام بالديمقراطية بعد أن وضعنا عنوان حلقة النقاش في صيغة سؤال عام مفتوح لمشروعنا الدراسي يقول "كيف تعزّز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية " وحددنا الرابع والعشرين من أغسطس/أب 1991 موعدا لورشة عمل تعقد في كلية سانت كاترين St. Catherine بجامعة أكسفورد.

ورغبة في مشاركة المساهمين في ورشة العمل وتحفيزهم على التفكير بصوت عال حول مفهوم الديمقراطية من أجل ضبط المفهوم والتفكير المشترك لمقاربة تساؤل 'كيف يمكن تعزيز المساعي الديمقراطية المنشودة ' ؟ لم نقم بأعداد أوراق عمل أو نحدد متحدثين رئيسيين في حلقات النقاش. وفضلنا أن يكون أول لقاء للمشروع الجديد هو طرح تساؤلات يتحاور حولها المشاركون في ورشة العمل ويتوصلون من خلال الحوار إلى مفاهيم مشتركة حول الغرض من المشروع. وقمنا، رغيد وأنا، بإعداد أسئلة استهلالية على منهج المشروع الدراسي الذي أسفر عن تأسيس منتدى التنمية عام 1979 في أبو ظبي، المشار له في الفصل السابع من هذه الذكريات. وقد تركزت موضوعات الورشة على ثلاثة محاور تمت مناقشتها في ثلاث جلسات في يوم عمل كامل تخلله غداء واستراحة قصيرة.

كانت موضوعات الحوار الثلاثة هي: 1- مفهوم الديمقراطية. 2- الديمقراطية والخصوصيات العربية. 3- تعزيز المساعي الديمقراطية. وبالرغم من قصر المدة التي أتيحت للاتصال ودعوة من يشاركوننا الاهتمام بقضية الديمقراطية، باعتبارها طوق نجاة للعرب من الوضع الذي وصلوا إليه والمصير الذي ينتظرهم، فقد شارك فعليا في الورشة ثمانية وعشرون شخصية مرتبة أسماؤهم الكريمة أبجديا مع حفظ الألقاب:

أحمد غيه - لبنان، بندلي غلافانيس - بريطانيا، جاسم حمد الصقر – الكويت، جورج الور – الأردن، خولة مطر – البحرين، رسول الجشي – البحرين، رغيد الصلح – لبنان، روبرت مابرو – بريطانيا، رياض نجيب الريّس، سوريا، زكريا تامر – سوريا، بسام الساعي – سورية، ضياء الفلكي – العراق، عبد الباري عطوان – فلسطين، عبد الحسن الأمين – لبنان، عرفان عرب – فلسطين، عزيز العظمة – سورية، عصام النقيب – فلسطين، علي خليفة الكواري – قطر، عماد شبارو – لبنان، عماد ملاك - فلسطين، غسان العطية – العراق، غياث اليافي – لبنان، فوزية الدلال الفلكي – الإمارات العربية المتحدة، كاميليا فوزي الصلح – مصر، لمياء الكيلاني الور – العراق، محمد قباني – لبنان، محمود رياض – مصر، يوسف الشويري – لبنان.

وإذا كان حيز هذه المذكرات لا يسمح لي بالاسترسال في ما دار في ورشة العمل فإن التقرير الذي أصدرناه عنها ونشر في مجلة المستقبل العربي في عدد يناير 1992 وأعيد نشره في كتاب "حوار من أجل الديمقراطية"، يكفي لإعطاء فكرة حول بدء مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية في اجتماعه السنوي الأول. ومن أجل تأكيد استمرارية المشروع الدراسي، عقدت في 25 كانون ثاني/يناير عام 1992 ورشة عمل ثانية حول "الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية" شارك فيها أيضا سبعة وعشرون مشاركة ومشاركا وتحدث فيها باحثون وممارسون للعمل الحزبي العربي عن تجربتهم. وكان من بين المتحدثين رغيد الصلح، وفواز طرابلسي وبرهان غليون، حيث قدموا الموضوعات الرئيسية لحلقة النقاش التي غطت الجوانب التالية: 1- الحياة الداخلية للأحزاب العربية. 2- الأحزاب العربية في علاقتها مع الآخرين. 3- نحو تعزيز الديمقراطية في الأحزاب العربية. ونشر تقرير عن هذه الورشة الثانية أيضا في مجلة المستقبل العربي، العدد 161، 1992/7، كما نشر في كتاب "حوار من أجل الديمقراطية" أيضا.

******

وقد استمر بعد ذلك نشاط مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية منتظما لمدة تزيد على عقدين من الزمن حتى عام 2010. وعقد خلالها 20 لقاء سنويا في أكسفورد وأجري عدد من دراسات حول مستقبل الديمقراطية في عدة دول عربية، وعقدت ندوات حولها في موريتانيا والمغرب والجزائر ومصر والأردن والكويت والبحرين. وكان أخر أنشطة المشروع اللقاء الحادي والعشرين عام 2013 لتقييم التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية الجارية آنذاك منذ مطلع عام 2011. وفي عام 2014، صدر حولها كتاب بعنوان " الديمقراطية المتعثرة" نشره مركز دراسات الوحدة العربية الذي نشر مشكورا اغلب الكتب الصادرة عن مشروع دراسات الديمقراطية. كما قامت عدة دور نشر عربية بنشر كتب المشروع، ومنها دار قرطاس في الكويت ودار الساقي في بيروت. وقد نشر حوالي خمسة عشر كتابا عن نشاط المشروع حتى الآن. وسأعود في الكتاب الثالث من "العوسج"، إن شاء الله، للحديث عن تجربة مشروع دراسات الديمقراطية وحصيلة أكثر من عشرين عاما من الجهود العربية الأهلية التي هدفت إلى تعزيز المساعي الديمقراطية في الدول العربية. ويمكن لمن يريد معرفة المزيد أن يجد بحوث المشروع ومناقشاته على موقع الجماعة العربية للديمقراطية على الرابط التالي:

3-14 زيارة أصدقاء كرام وجولة في المغرب العربي

ولا يفوتني هنا أن أتوقف عند ذكر رحلة سياحية عائلية وزيارة عمل للمغرب العربي في سياق التعرف على أمكانية تعزيز التضامن العربي الأهلي بعد أن توقف عمل الجماعة الاهلية لتعزيز التضامن العربي. وقد قمت بتلك الزيارة قبل وبعد الاجتماع الثاني لمشروع دراسات الديمقراطية في أكسفورد. وكانت تلك الرحلة تجديدا للأمل في عودة التضامن الأهلي العربي بعد صدمة غزو الكويت وتوابعها، واستكمالا لرحلتنا العائلية حول العالم عام 1989.

بدأنا بزيارة تونس في منتصف شهر يناير/ كانون ثاني 1992 في طريق سفرنا إلى أكسفورد، تصحبني زوجتي أم خليفة وضحى وصبا بعد أن فضل خليفة قضاء إجازة منتصف العام الدراسي مع أخواله وجدته في قطر. وصلنا إلى تونس التي سبق لي أن زرتها وحدي عدة مرات، وكان عليّ أن أرتب رحلة سياحية بعد أن وصلنا تونس وأقمنا في فندق أبو نواس في العاصمة. كانت الرحلة تشمل زيارة جزيرة جربه بالطائرة ومنها بالسيارة لزيارة مدينة قابس في الجنوب ومدينة القيروان مرورا ببئر علي بن خليفة الذي فاجأ اسمه بناتي ضحى وصبا - وأسعدهن وجود بئر لي في أعماق تونس! وكان البرنامج يتضمن زيارة سوسه في الساحل الشرقي وقضاء بضع ليال في فندق سياحي هناك قبل العودة للعاصمة.

مكثنا عدة أيام في تونس العاصمة، وزرنا معالمها وضواحيها، مثل سيدي بو سعيد وضاحية قرطاج على ساحل البحر. كما قمنا بجولة في مدينة بنزرت التي انطبعت في ذهن عرب المشرق بآخر معارك استقلال تونس من الاستعمار الفرنسي في خمسينيات القرن العشرين.

ذهبنا في الصباح مبكرين إلى بنزرت لزيارة متحف تاريخي فيها، ومن ثم اتجهنا غربا إلى ساحل تونس الشمالي حيث اعتدت إن أتوقف عند شاطئ هادئ جميل تقع على أطرافه صخور حالمة بين أمواج البحر يمكن الوصول إليها وتأمل البحر النظيف الصافي وأمواجه اللطيفة غير العالية عندما تكون الريح نسيما. وجلسنا على الصخور وموسيقى الأمواج الهادئة تداعب السمع ربما لمدة ساعة نتأمل ذلك الشاطئ الحالم، مروحين عن أنفسنا بالنظر إلى البحر على امتداد البصر تاركين للخيال أن يسرح بنا حيث شاء.

بعد جلسة التأمل تلك التي اعتدت على الاستمتاع بها كلما زرت تونس وأحببت أن تشاركني عائلتي في هدوءها، كان النهار قد تخطى منتصفه وحان وقت الغداء في مطعم السمك الذي أفضله في ميناء بنزرت كلما مررت من هناك. وكانت جلسة المطعم على البحر رائعة ولكن السمك المفضل عند أم خليفة ولدي لم يكن من بين الوجبات المفضلة عند ضحى وصبا، فأعد صاحب المطعم وجبات بسيطة مناسبة بحيث لا يخرجون من المطعم الشهير دون تناول وجبة غداء يتذكرونها كلما تذكروا زيارة ميناء بنزرت في تونس الخضراء.

******

اتصلت حال وصولنا إلى تونس بالمحامي عبد الوهاب الباهي نائب الأمين العام لاتحاد المحامين العرب الذي تعرفت عليه في القاهرة خلال عملنا في الجماعة الأهلية لتعزيز جهود إيقاف الحرب العراقية الإيرانية ومشاركته في مؤتمر الخرطوم. كما كان صلة الوصل بين الجماعة الأهلية والأستاذ احمد المستيري الذي لم يتمكن من المشاركة في نشاط الجماعة الأهلية بسبب منعه من السفر آنذاك.

وحالما عرف الأستاذ عبد الوهاب بزيارتي اقترح عليّ أن نلتقي في منزله بعدد من المحامين والناشطين في تونس. وبعد يومين حضر عبد الوهاب في المساء وأخذني إلى شقته، فوجدت الأخ أحمد نجيب الشابي الذي سبق لي اللقاء به كما وجدت عدد من المحامين منهم عميد المحامين الأسبق في تونس، وهو أيضا من عائلة الشابي الكريمة. وتعرفت على الطبيب الناشط السياسي في حركة الاشتراكيين الديمقراطيين الدكتور مصطفى بن جعفر الذي أصبح بعد ثورة الياسمين رئيسا للمجلس الوطني التأسيسي.

كانت تونس آنذاك تشهد بداية حكم بوليسي قمعي يقتحم جوانب الحياة فيها، وكان الحراك الأهلي فيها على أشده من خلال الاتحاد التونسي للشغل والجمعية التونسية لحقوق الإنسان التي كانت العضوية فيها تشمل مختلف الفعاليات الوطنية والديمقراطية التونسية، وكذلك بقية تنظيمات الحركات السياسية والاتحادات المهنية. لقد كان العمل

الأهلي المقاوم لزحف الدكتاتورية ناشط وجامع للقوى السياسية والمهنية على كلمة سواء، هي رفض عودة الدكتاتورية مرة أخرى بعد بورقيبة مهما طال الزمن. وقد تحقق ذلك بعد عقدين من الزمن عام 2011.

وبعد العشاء والحديث الذي تشعب في شؤون وشجون العرب في أنحاء الأرض العربية، اقترح الدكتور مصطفى بن جعفر أن يوصلني مشكورا إلى الفندق لأنه في طريق منزله. ذهبت مع بن جعفر في سيارته واثنا الطريق سمعت منه عن فساد الحكم البوليسي في تونس وغدارات الاجهزة الامنية، وقد جاء ذلك الحكم البوليسي بعد أن شعر الشعب التونسي أنه استرد حريته بتنحية بورقيبة الذي شاخ وخرف كعادة الحكام العرب دون أن يترك الحكم طوعا، على أمل أن يواصل الشعب التونسي مسيرة الاستقلال والتنمية والديمقراطية بعد بورقيبة لتحقيق مشروعه الوطني منذ عهد الاستقلال، والذي لم يتحقق بعد, آنذاك.

بعد ذلك اللقاء الذي حضرته دون أن أصطحب عائلتي، مر عقدان من الزمن لم ألتق فيهما بالأصدقاء في تونس وإن كنت على صلة ببعضهم، وذلك بسبب منعي من السفر في البداية وبسبب موقفي من حكم بن علي البوليسي وصلاتي بمعارضين تونسيين في سياق مشروع دراسات الديمقراطية، ومنهم الأستاذ راشد الغنوشي والأستاذ احمد نجيب الشابي. واستمر هذا الوضع حتى عودة بن جعفر رئيسا لمجلس النواب بعد ثورة الياسمين في تونس عام 2011، فأدركت أن العمل الوطني السلمي يحتاج إلى وقت وصبر وقدرة على تحمل المعاناة من أجل المساهمة الجادة في تحقيق الحرية والحياة الكريمة. ولعل أسلوب الشعب التونسي الذي أصبحت ثورته من أجل الديمقراطية تذكر العرب بل العالم اجمع أن العمل السياسي غير الإقصائي السلمي المثابر هو وحده القادر على تحقيق الانتقال لنظام حكم ديمقراطي، وذلك بفضل عقلانية النخب فيه، وإصراره على الوصول إلى أهدافه الوطنية العادلة.

******

أما زيارة المملكة المغربية فقد كانت بعد اجتماع مشروع دراسات الديمقراطية في أكسفورد في أواخر شهر يناير عام 1992.

بدأت زيارتنا بمدينة الرباط حيث اتصلت بالأستاذ عبد الرحمان اليوسفي الذي عاد ليتولى إدارة حزب الاتحاد الاشتراكي بعد وفاة زعيمه عبد الرحيم بو عبيد في 8 يناير 1992، كما اتصلت بالدكتور فتح الله والعلو أستاذ الاقتصاد الذي تعرفت عليه ضمن مشاركتنا في أنشطة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. وقد أصبح وزيرا للاقتصاد في أول حكومات التداول التي ترأسها عبد الرحمان اليوسفي بعد بضع سنوات. وبناء على تلك الاتصالات، حدد موعد لي للاجتماع بالأستاذ اليوسفي في منزل الدكتور ولعلو واللقاء بهما على غداء في اليوم التالي.

في صباح اليوم الثاني لوصولنا قمنا بجولة في مدينة الرباط لنتعرف على معالمها وعلى المدينة القديمة فيها. وبعد جولة استمرت حوالي ساعتين احتجنا لفنجان قهوة وبعض الحلويات المغربية، فدخلنا إلى مقهى حديث في الطابق الأول من أحد المباني على ما أذكر، وأخذنا نتصفح الجرائد في انتظار طلباتنا. وإذا بأحدنا يجد أثناء قراءته لجريدة الاتحاد الاشتراكي رسالة تعزية مرسلة مني للاتحاد الاشتراكي أعزيه في وفاة أمينه العام عبد الرحيم بو عبيد الذي توفى منذ مدة، ولكن نشر تعزيتي انتظر بسبب كثافة التعازي في حياة الزعيم المغربي الذي تولى قيادة الحزب لمدة طويلة. المهم في التعزية هو ما فرحت به ضحى وصبا بان اسم أبيهما قد وصل للمغرب قبل وصولهما لزيارتها وأن أباهما شخص معروف في البلد البعيد الذي يزورانه. وكذلك كانت أم خليفة سعيدة بفرحتهما. وأنا ممتن للجريدة لأنها أخرت نشر تعزيتي دون قصد حتى يوم وصولنا لنراها.

بعد تلك المصادفة اللطيفة عدنا للفندق كي استعد للذهاب للقاء الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي وتبقى العائلة في الفندق لتناول غداء مغربي كانوا ينتظرونه. جاء من يأخذنني إلى بيت الدكتور فتح الله ولعلو، وبعد وصولي هناك وجدت مضيفي وعائلته الكريمة في انتظار وصولي ووصول الأستاذ عبد الرحمان الذي لم يتأخر كثيرا. وعلى مائدة الغداء تبادلنا الأخبار والمعلومات حول الوضع العربي بعد كارثة غزو الكويت وتدمير العراق. وفهمت ما يحدث في المغرب من تقارب بين الملك والمعارضة وفكرة حكومة التداول الوطني وعلاقة التنسيق بين الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال شريكه في المعارضة وحليفه في العمل الوطني بعد قطيعة طويلة لم تكن في صالح الحزبين ولا صالح الحركة الوطنية في المغرب. فالحزبان ينحدران من حركة مغربية وطنية جامعة واحدة، تجزأت تدريجيا إلى أكثر من خمسة وعشرين تنظيما سياسيا بسبب غياب الديمقراطية الداخلية في الاحزاب العربية.

وبعد الغداء اقترح عليّ الأستاذ عبد الرحمن أن أقوم مع عائلتي بجولة في المغرب لأرى البلد وأتعرف على امتداد الحركة الوطنية المغربية وعمقها، فهي تتولى الحكم المحلي لبعض المدن والمناطق أو تشارك في الحكم المحلي بكثافة. وقال إن عليّ أن أبدأ زيارتي بمدينة فاس، "فكل شيء في فاس وكل شيء من فاس" كما يقول المغاربة، وبعدها أقيم بضعة أيام في أفران، المنتجع السياحي وأزور الأطلس الأوسط وأمر بمدينة خنيفره وبني ملال وصولا لمدينة مراكش حيث أقيم بضعة أيام ثم أعود للدار البيضاء حيث يلتقي بي مرة أخرى هناك مع أصدقاء.

ودعت الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي ومضيفي وعائلته الكريمة وعدت للفندق بمشروع رحلة تستغرق حوالي عشرة أيام أصطحب فيها عائلتي في جولة لم نكن نحلم بها، اقترحها الأستاذ اليوسفي علي وقال لي إنه سوف يؤمن استقبالي من قبل مكاتب الحزب للاطلاع على نشاطهم والتعرف على مدى تجذر الأحزاب الوطنية في العمل السياسي ومشاركتها في الحكم المحلي.

وفي مساء ذلك اليوم أيضا كان لدي موعد في الفندق مع الأستاذ عبد الكريم غلاب المناضل والأديب والكاتب العربي المغربي رئيس تحرير صحيفة العلم الشهيرة، الناطقة باسم حزب الاستقلال والذي سبق لي التعرف به واستضافته في مجلسي مع الأصدقاء عندما زار قطر منذ أعوام كما سبقت الإشارة. وفي المساء الباكر مر على الأستاذ غلاب، ربما في طريقه للجريدة وسمعت منه حديث التعاون والائتلاف بين حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي كما سمعته من الأستاذ اليوسفي. وكان الأستاذ غلاب سعيدا بهذا التطور وما يبشر به من خير وسلام واستقرار وتقدم في المملكة المغربية. وفي ختام اللقاء القصير دعاني للغداء في اليوم التالي في منزله واللقاء بشخصيات تاريخية وسياسية هناك لأسمع منهم وأحدثهم عن أحوال الخليج ومشروع دراسات الديمقراطية الذي شرعنا في تأسيسه في أكسفورد.

في صباح اليوم التالي اتصلت بالإخوان في سفارة قطر وقمت بزيارتهم وكان القائم بالإعمال هو محمد بن مبارك المهندي ومعه الأخ جبر السويدي وأخبرتهم عن مشروع الرحلة المقترحة فوجدت منهما تأييدا للقيام بها. وقال محمد بن مبارك: السيارة عندي' نيسان بترول جديدة'، وقال جبر السويدي: السائق نوفره من السفارة والفنادق سنقوم بحجزها في فاس وافران ومراكش، والآن ليس لديك عذر. وبالفعل، لم يعد لدي عذر فاتصلت بالدكتور ولعلو وتحدثت معه عن برنامج رحلتي والفنادق المقترح إقامتنا فيها.

عدت من السفارة إلى الفندق في انتظار الأستاذ عبد الكريم غلاب. ولم يطل انتظاري للذهاب بصحبته إلى منزله العامر في الرباط حيث التقيت بصفوة من البرلمانيين بحضور المناضل التاريخي زميل الأستاذ علال الفاسي في الجهاد ضد الحماية الفرنسية الأستاذ أبو بكر القادري وعدد من نواب حزب الاستقلال وكوادره. جمعنا غداء مغربي تقليدي على طاولة دائرية متوسطة الحجم جلسنا حولها على كراس صغيرة متراصة نحيط بها كما نحيط بالسفرة على الأرض في الجزيرة العربية. وقد قدم الأكل على الطاولة، صحنا بعد صحن يقدم بذوق واحترام حالما ننتهي من صحن طعام لذيذ، يغرف كل منا بالدور من الصحن الكبير في منتصف الطاولة حتى ننتهي من ذلك الطبق، فيأتي طبق أخر حتى جاوز عدد الإطباق الرئيسية خمسة. وذكرني ذلك بطريقة تقديم الأكل على موائد الصين الرسمية وكذلك بطعم الوجبة الذي يخلط أحيانا بين الحلو والمالح.

سعدت بذلك اللقاء وتشرفت بالحضور الذين يحملون عبق التاريخ الوطني وأمال المستقبل فاستمعت منهم والي الأحاديث الدائرة بينهم. كما تحدثت عن الخليج والكوارث التي حلت به وبالعرب والمسلمين من حوله. وأشرت للآمال التي تراود البعض فيه مصداقا لبيت الشعر العربي الشهير "ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل". وقد تمثل الأمل في ما أطلق من وعود قبل انطلاق عاصفة الصحراء وفي أعقابها، الأمر الذي كثر معه تقديم العرائض والمطالب العامة بشكل غير معهود، ومنها عريضة قدمت للأمير منذ شهر في قطر وكنت من المدعوين للتوقيع عليها.

وفي ختام اللقاء، وعلى دوران الشاي المغربي، حاول بعض الحاضرين المقارنة بين ما كان يحصل في المغرب منذ نصف قرن وما ذكرته عن كثرة عرائض الخليج قائلا: عرفت المغرب العرائض عام 1936 وتطور النضال فيها بعد ذلك، والخليج يبدأ الآن مرحلة العرائض!

******

تهيأنا للرحلة ورحنا نقلب الخرائط لنحيط أنفسنا علما بطريق سيرنا عبر أقاليم شاسعة وبيئة متنوعة في المغرب. وفي اليوم السابق للرحلة فاجئني الإخوان في السفارة قائلين: لا تحتاج لسائق، نحن سوف نجهز لك خارطة

الطرق الخارجية ومعلومات عن المدن التي سوف تمر عليها. ومن الأفضل إن تكون مع عائلتك دون سائق يحتاج إلى عناية به ويكتم أنفاسكم خلال رحلة طويلة أنتم أولى أن تتمتعوا بها دون شريك. حاولت إن أبدي تخوفي، فلم يتركا لي مجالا لذلك، وأكدا أن الأمر سهل، 'وفي الساعة الثامنة صباحا سوف تكون السيارة وبرنامج الرحلة لديك'. وكان ما ليس منه بد. والشكر والعرفان لمحمد بن مبارك المهندي صاحب الفكرة والسيارة وجبر السويدي الرجل الشهم صاحب التخطيط والتدبير الذي لم ألتق به قبل تلك الزيارة ولا بعدها، مع الأسف.

بدأت رحلتنا من الرباط في الصباح الباكر متجهين إلى مكناس التي وصلناها قبل الظهر ووقفنا للاستراحة وزيارة السوق لعلنا نجد من هدايا مكناس ما يحسن أخذه للدوحة. وكان سؤالنا في البداية عن محل تسجيلات أغان، وعندما اهتدينا إليه سألنا عن شريط " شويّب من أرض مكناس يغني" فقالوا إنهم لم يسمعوا بالأغنية وليس لديهم شريط عنها، فاستغربنا ولم ندرك أن هذه الأغنية هي أغنية خليجية لحنها خالد الشيخ وغناها أحمد الجميري من البحرين، ولم يعرف عنها أهل مكناس ولم يسمعوا بها وان كانت تردد " شويّب من أرض مكناس يغني، وش عليّ أنا من الناس وش على الناس مني". وهي أبيات معدلة من شعر الفيلسوف ابن عربي الذي عاش في مكناس في القرن الثاني عشر.

غادرنا مكناس محبطين لفشلنا في الحصول على الأغنية التي كنا نتوقع وجودها! وبعد استراحة قصيرة في الطريق وصلنا إلى فاس قبل الغروب وذهبنا إلى فندقنا في المدينة الحديثة. وحال وصولنا قيل لنا إن المجلس البلدي سأل عن وصولنا وإنهم سوف يخبرونهم الآن. وبعد تسجيل الدخول والصعود للغرف أخبرنا موظف الاستعلامات بأن هناك من ينتظرنا في الاستقبال. نزلنا إلى منطقة الاستقبال والتقينا بأشخاص يمثلون المجلس البلدي. وأثناء تناول الشاي المغربي معهم اتفقنا على برنامج الغد حيث نزور مدينة فاس القديمة برفقتهم ونقضي طول النهار حتى المساء في فاس القديمة، كي نغادر إلى أفران في اليوم التالي.

وحوالي الساعة الثامنة صباحا بدأنا رحلتنا بصحبة دليل يرافقنا في جولة داخل فاس القديمة ومحيطها. استمعنا من مرافقنا إلى شرح تاريخي عن مدينة فاس القديمة التي ما زالت تزخر بالحياة كما كانت منذ عقود باعتبارها متحفا حي للتاريخ. وتعرفنا على مكانة فاس بين المدن المغربية في السياسة وفي العلم والعمارة. فاس القديمة مازالت مدينة تسير فيها الحياة كما كانت تسير فيها منذ قرون. مدينة قديمة مسورة أظن انه قال يسكنها في وقت زيارتنا لها حوالي 250 إلف نسمه يمارسون كافة المهن ويعيشون في أزقة ضيقة لكل منها باب يغلق في الليل، وفيها جامعة سيدي محمد بن عبد الله الشهيرة. ومدارس وتكايا علم ديني ولغوي تقليدية ومقامات رجال صالحين من المغرب ومن أفريقيا كانوا يمرون من فاس لأداء فريضة الحج وبعضهم يستقر في فاس.

أخدنا الدليل لزيارة المسجد الكبير ومقرات إدارية. ورأينا أناسا يحملون جنازة بعد صلاة الظهر. ومن هناك زرنا قصورا صغيرة الحجم جميلة رائعة الهندسة والتنسيق لا تدرك وجودها إلا بعد أن تعبر بابها إلى الداخل. وفي نهاية زيارتنا قمنا بجولة في مختلف الأنشطة التجارية والصناعية التقليدية في المدينة من نجارة وحدادة، وزرنا مدبغة فاس القديمة الشهيرة التي تصلك رائحة الجلود المنبعثة منها قبل إن تصل إليها. وبعد أن خرجنا من أحد أبواب المدينة المسورة ذهبنا لمعزل خارجها كان يقيم فيه المصابون بالجذام إلى أن يتماثلوا للشفاء ويسمح لهم بالعودة لمدينة فاس. فقد كان مرض الجذام في العصور القديمة من الإمراض المعدية التي يصعب علاجها.

وفي المساء الباكر ذهبنا في جولة مع مرشدنا في فاس الحديثة، زرنا خلالها أسواق الحرفيين التي أنشئت حديثا وقيل لنا إن بها حوالي 25 ألف حرفي ينتجون ويتدربون على إنتاج الحرف المغربية التقليدية، في فاس أو في أرجاء المغرب وفي الخارج. وبعد تلك الجولة قمنا بزيارة مجلس الحكم المحلي الذي يرأسه عضو في حزب الاتحاد الاشتراكي ويشارك في عضويته حزب الاستقلال. واستمعنا لشرح واف لنظام الحكم المحلي في المغرب وأهميته باعتباره مجال تدريب السياسيين على العمل العام.

وبعد تناول عشاء مغربي فاخر ولذيذ في مطعم متميز في فاس الحديثة عدنا للفندق لنقضي ليلة يحلو فيها النوم بعد تعب يوم سياحي استطلاعي حافل، لنغادر في صباح اليوم التالي إلى أفران لقضاء فترة قصيرة من الاستجمام في ذلك المنتجع الذي يفتخر بوجود شجر الصنوبر وغاباته في محيطه، كما يستضيف جامعة الأخوين: الملك الحسن عاهل المغرب والملك فهد خادم الحرمين الشريفين، لتكون جامعة ذات نمط أميركي تدرس باللغة الانجليزية والعربية وتهتم بدراسات التنمية الإدارية من تدريس ودورات ومؤتمرات.

تخللت رحلتنا إلى أفران مشاهد طبيعية ساحرة منوعة تنتقل من السهل إلى الجبال المتوسطة الارتفاع ذات القمم الخضراء المغطاة بشجيرات وأعشاب. وصاحبتنا فيها فيروز بأغاني يحملها شريط كان بحوزة ضحى، أخذنا نستمع إليه ونعيد سماعهدون ملل متوقفين عند كل أغنية تذكرنا بلبنان الحبيب وجباله الخضراء وحتى الجرداء منها متمتعين بأغنية 'نسم علينا الهواء' التي أصبحت لازمة رحلتنا كلما توقفنا آو فتحنا شبابيك السيارة لنشم نسيم أفران المنبعث من غابات الصنوبر فيها التي تحمل آثار تساقط الثلج عليها في شهر شباط.

قضينا ثلاث ليال من الاستجمام وزيارة بلدة أفران الصغيرة والجامعة الشهيرة التي كنت أفكر أن اقضي بعض شهور الصيف متفرغا فيها، ومن ثم غادرنا في اليوم الثالث في رحلة جميلة عبر منطقة الأطلس الوسطى وجبالها العالية التي ترى قممها من مسافات بعيدة.

مررنا على مدينة خنيفرة التي لم أعرف شهرتها إلا بعد أن ذكرت لأصدقائي المغاربة مرورنا بها. وفي الطريق توقفنا لتناول الغداء في منطقة تكثر فيها مطاعم شعبية تشتهر باللحم الطازج المعلق على ناصية الطريق لجذب المسافرين المارين ويغريهم بالوقوف، تقدم الطواجن والمشاوي والشاي بالنعناع. تمتعنا بالغداء واسترحنا بعض الشيء قبل أن نواصل طريقنا إلى مدينة بني ملال التي وصلناها مع الغروب. وحدث تنفيس في إحدى عجلات السيارة، فأصلحناها، ونمنا في فندق صغير على الطريق لمراكش.

وفي الصباح الباكر وبعد تناول الإفطار بدأنا رحلتنا بالعودة لمدينة بني ملال. وهي مدينة متوسطة ومركز للأنشطة الزراعية المحيطة بها ويعتبرها البعض سلة الخبز للمغرب. وبعد قضاء ساعة تناولنا فيها القهوة وبعض الحلويات غادرنا بني ملال في طريقنا إلى مراكش البعيدة مئات من الكيلومترات عن بني ملال. وفي الطريق شاهدنا طبيعة جغرافية شبه صحراوية متنوعة مختلفة عن بيئة الطريق إلى بني ملال من أفران. على الشمال نرى جبال الأطلس المرتفعة على مسافة بعيدة ونمر عبر روافد وانهار صغيرة وواحات يوجد فيها الماء، في بيئة شبه صحراوية. وبعد بضع ساعات توقفنا لتناول الغداء في مطعم للمسافرين وختمنا بالشاي كما يقول أهلنا في مصر.

وصلنا مراكش حوالي العصر، واتجهنا بصعوبة وبكثير من السؤال لفندق شيراتون حيث سنقيم. وحال وصولنا الفندق قررنا أن نتنقل مع الأفواج السياحية أو بـ"الطكسي" كما ينطقونها في المغرب. أخذنا قسطا من الراحة وذهبنا في المساء إلى ساحة الفنا الشهيرة والعجيبة بما حوت. وكنت قد سمعت عن ساحة الفنا وما تزخر به من شعوذة ورقص وغناء وتزدحم به من متسولين وحرامية صغار من باعة ومن غيرهم من مرتاديها.

فقد ذكر لي الفقيه محمد البصري رحمه الله بأنه في عام 1936 عندما كان طالبا في المدرسة الثانوية في مراكش شارك في مظاهرة واعتقل من بين من اعتقلوا من الطلاب في مركز للشرطة ضباطه من الفرنسيين. وبعد أسبوع من الاعتقال جاءهم ضابط فرنسي وطلب منهم الذهاب إلى جهة أمنية أخرى تقع على مد البصر عبر ساحة الفناء الخالية طوال النهار، وقال لهم الضابط اذهبوا لوحدكم دون شرطي يرافقكم فأنكم لا تستطيعون الهروب من قبضتنا وأن خالفتم الأوامر فسوف نأتي بكم من تحت الأرض. ويقول الفقيه البصري الذي أصبح قائد جيش التحرير في خمسينيات القرن العشرين، إن الضابط الفرنسي قال لهم بعنجهية: نحن لا نخشاكم طالما كنتم أبناء وأقرباء المشعوذين والمتسولين والساقطين الذين تمتلئ بهم ساحة الفناء كل مساء. ويضيف محمد البصري قائلا: بعد عامين في 1938 انتفض الشعب المغربي وجاءت الجماهير المغربية من عرب وأمازيغ من كل حدب وصوب حتى غصت بهم ساحة الفناء في عز النهار.

تلك هي ساحة الفناء التي كانت أول وجهة لنا في مراكش والتي وجدناها أقرب للحالة التي تكون عليها في المساء حتى منتصف الليل، تزخر بما هب ودب. ويستعرض كل تاجر صغير وصاحب فن رخيص وشعوذة واحتيال شطارته فيها، وأظنها ما زالت على سمعتها التي لا تعبر عن أهل مراكش وإنما تمثل وجهة سياحية وفرجة لأهل مراكش وزائريها.

وبعد حوالي ساعتين غادرنا ساحة الفناء إلى مطعم مغربي جميل يتخذ مقرا له في بيت مراكشي منقوش بالجبس ومزين بالفسيفساء وسقوف الخشب، وتناولنا العشاء وعدنا بالطكسي إلى الفندق مبكرين لجولة سياحية في نهار الغد.

وفي صباح اليوم الثاني لنا في مراكش ذهبنا مع فوج سياحي في جولة داخل مدينة مراكش القديمة زرنا فيها آثارها وتعرفنا على معالمها عندما كانت عاصمة للدولة الإسلامية التي أقامها يوسف بن تاشفين ناصر الدين (1009 - 1106) ثاني ملوك المرابطين، ومن تعاقب عليها من سلاطين المغرب وملوكها.

وفي المساء ذهبنا مع فوج سياحي إلى استعراض شعبي فولكلوري تقدم فيه أغان ورقصات شعبية من مختلف أقاليم المغرب ويقدم فيه عشاء تقليدي يغلب عليه طابع البداوة وتكثر فيه اللحوم. وفي الختام يجري سباق خيل سياحي مشهور باسم "أولاد علي" حيث تطلق البنادق وكأنك ترى بدوا غزاة يهاجمون حيا من الخيام في الصحراء.

عدنا بعد ذلك الحفل متعبين إلى الفندق مع الفوج السياحي لننام بعمق بعد يوم حافل نستعد به في صباح الغد لزيارة جبال الأطلس القريبة من مراكش. وفي الصباح الباكر اتجهنا جنوبا صاعدين باتجاه جبل شاهق مررنا خلال ذهابنا والعودة بقرى وبلدات ومدرجات زراعية صغيرة ومعارض مفتوحة للتحف والفخار على جانبي الطريق تشاركنا الحمير والدواب في استخدام الطريق الجبلي الضيق. وبعد حوالي ساعتين وصلنا إلى أعلى نقطة تصل إليها السيارة، فتوقفنا لنتفرج عن قرب على الجبل وتلمس الثلج المتجمد على سفوحه بمشاركة عدد قليل من الزائرين اتى بعضهم من الجزائر.

وقبل الغروب عدنا إلى فندقنا لنرتاح قليلا ونتعشى وننام مبكرين مستعدين لرحلة العودة بسيارة نيسان بترول إلى الدار البيضاء، وهي المحطة الأخيرة في زيارتنا للمغرب. وذلك في صباح اليوم العاشر لجولتنا بالسيارة والتي لم أجد مفرا من قيادتها لمسافة تنوف عن 1500 كم من مدينة الرباط إلى فاس وأفران ومراكش وصولا إلى الدار البيضاء.

توقفنا للغداء في مدينة ساحلية جميلة على المحيط الأطلسي لا أذكر اسمها، لتناول وجبة سمك وصفت لنا. وبعد الغروب دخلنا مدينة الدار البيضاء، أكبر مدن المغرب وأكثرها ازدحاما، حتى وصلنا الفندق بعد عناء.

وفي الصباح اتصلت بمكتب الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي وأخبرتهم عن وصولنا إلى الدار البيضاء. وقد وجدتهم في انتظار مكالمتي وأن الأستاذ ينتظر لقائي في المساء وسوف يرسل من يأخذنني من الفندق. كذلك اتصلت بالصديق العزيز المفكر العربي الدكتور محمد عابد الجابري للسلام عليه واللقاء به حوالي العصر إن سمحت ظروفه، فقال لي إنه سوف يمر عليّ حوالي الرابعة بعد الظهر ليأخذننا في جولة في الدار البيضاء قبل أن يحين موعد العشاء عند الأستاذ اليوسفي.

أخذنا الدكتور الجابري في جولة قائلا إنه يحرص على صحبة ضيوفه من العرب في هذه الجولة لأنهم لا يرون من الدار البيضاء إلا زحمتها وهي في الحقيقة مدينة جميلة وكنز بمعالمها لمن يعرف الطريق إلى ذلك. وكانت جولة مفيدة عدنا بعدها للفندق في انتظار من يأخذنني إلى حيث التقي بالأستاذ عبد الرحمن اليوسفي وأصدقائه.

وفي الموعد المحدد جاء من يصحبني إلى حيث سأتناول العشاء مع الرجل النبيل والمناضل الكبير في بيت أحد أصدقائه وبحضور عدد صغير منهم. فاليوسفي لم يكن يملك بيتا في المغرب لطول ابتعاده عنه مضطرا في المنافي. وقد كانت كل منازل أهل المغرب تعتبر منزلا له. وعلى ما اذكر، كان اسم عائلة مضيفنا الكريم 'العراقي'، الذي كان في انتظارنا. وهناك كان اللقاء والحديث عن شؤون وشجون الوطن العربي بعد عاصفة الصحراء وهيمنة الغرب على الخليج العربي وتراجع اتجاهات التضامن العربي على المستوى الرسمي خاصة والمستوى الأهلي إلى حد ما.

4-14 ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل!

بعد مرور حوالي عام على تحرير الكويت، عقد اللقاء السنوي الثالث عشر لمنتدى التنمية في الشارقة في الفترة من 11-13 ديسمبر 1991، قبيل انعقاد اجتماع القمة السنوية لقادة دول مجلس التعاون في الكويت، وهو أول لقاءات المنتدى بعد عاصفة الصحراء. وكان لقاء مشحونا بكثير من القلق على المستقبل كما يمثل فرصة للتعبير عن أمل في الإصلاح، ازدحم اللقاء بطموحات وعبر عن مخاوف كانت تتوقع أن تجد لها صدى في أول اجتماع لقادة مجلس التعاون في الكويت بعد تحريرها.

قدمت للقاء ثلاث أوراق رئيسية: أولاها: لجاسم السعدون المنسق العام للمنتدى آنذاك بعنوان "إفرازات كارثة احتلال الكويت والمستقبل". وثانيها: لأحمد الديين، بعنوان "نحو كونفدرالية خليجية بديلة". وقدم ورقة النقاش الثالثة الزملاء أسامة عبد الرحمن وعبد العزيز الجلال بعنوان "وجود أو عدم وجود ضرورة لتحرك شعبي باتجاه تعاون اندماجي تدريجي على مستوى دول مجلس التعاون".

ساد ذلك الاجتماع الحاشد غضب شعبي بين أعضاء المنتدى ومن دُعي للمشاركة في ذلك اللقاء، ربما كردة فعل لكارثة احتلال الكويت وتهديد أمن بقية دول المنطقة دون وجود رادع إقليمي للغزو عند حدوثه.

وقد عبرت ورقة جاسم السعدون وما دار حولها من نقاش عن ذلك الغضب الذي انتشر في أوساط أبناء المنطقة، معبرين من خلاله عن رغبتهم في أن لا تتعرض أقطارهم لأسبابه مرة أخرى في المستقبل. كما كان هناك طموح بأن يتم مليء الفراغ الأمني في المنطقة من قبل شعوبها بعد أن تتمكن دول المنطقة من إصلاح أوجه الخلل المزمنة فيها ووضع أقطارها على طريق تحقيق المشاركة السياسية الفعالة والأمن والنماء.

ودعا بحث أحمد الديين إلى قيام اتحاد كونفدرالي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لتحقيق مزيد من الوحدة بين أقطارها، دون خشية من أن تنزلق الحياة السياسية في الكويت والحريات العامة إلى القيود التي تفرضها بقية دول المجلس على الحياة السياسية عامة والممارسة الديمقراطية بشكل خاص.

كان هناك اتفاق على ضرورة انتقال دول المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة الوحدة وفقا لما جاء في المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس، وصاحبه نقاش بين من يدعون إلى اتحاد فدرالي في المنطقة، تتوحد فيه السياسة الخارجية والدفاع واستراتيجية التنمية وسياساتها وتترك بقية الشئون المحلية لكل قطر عضو في المجلس، وفقا لما جاءت به استراتيجية التنمية المقترحة لدول المجلس عام 1983، وبين من يخشون في حالة الوحدة الاندماجية على مكتسباتهم السياسة أو امتيازاتهم الاقتصادية أو على نظامهم الاجتماعي.

وقد أثارت ورقة الزملاء أسامة عبد الرحمن وعبد العزيز الجلال حول "وجود أو عدم وجود ضرورة لتحرك شعبي باتجاه تعاون اندماجي تدريجي على مستوى دول مجلس التعاون"، جدلا قويا بين من يرون أن يتحول منتدى التنمية من الدعوة غير المباشرة والعمل غير المباشر إلى العمل المباشر من أجل الاندماج التدريجي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون.

وحسم النقاش بأن يستمر منتدى التنمية على ما كان عليه وفقا لإطار عمله التنظيمي، خوفا عليه من التعرض لمواجهات غير متكافئة مع السلطات في دول المجلس تؤدي إلى القضاء على نشاطه الفكري والثقافي، هذا في حين يؤسس الراغبون في العمل السياسي المباشر منتدى آخر باسم ونظام أساسي جديد يشارك فيه من يرغب من أعضاء منتدى التنمية ويستقطب غيرهم من أبناء المنطقة.

وقد أُخذ الاجتماع بذلك الاقتراح. فاستمر منتدى التنمية في نشاطه المعتاد بكامل أعضائه وفقا لإطاره التنظيمي. ودعا المتحمسون للعمل السياسي من أعضاء المنتدى ومن أبناء المنطقة إلى تأسيس تجمع وطني جديد يقوم بالعمل السياسي والإعلامي والثقافي المباشر. وقد تم فعلا في اجتماع آخر مواز لاجتماع منتدى التنمية تأسيس 'التجمع الوطني' وانتخب منسقا عاما له الزميل الدكتور أحمد بشارة من الكويت. كما تم انتخاب أمانة عامة في ذلك الاجتماع الموازي لمنتدى التنمية، وباشر التجمع نشاطه المستقل عن منتدى التنمية حتى توقف عن النشاط بعد فترة لم تحتمل وجوده فيها حكومات بعض أقطار مجلس التعاون، فمنعت مواطنيها من السفر للمشاركة في أنشطته.

******

ولعل الشعور بضرورة المطالبة بإصلاح شامل في دول المنطقة كان يتعدى منتدى التنمية، إلى جماعات وتيارات فكرية أخري في سائر دول المنطقة. فقد هب المطالبون بالإصلاح في كل دولة من الدول الأعضاء في المجلس، لصياغة طلباتهم من خلال تحركات ومناشدات عبرت عن بعضها عدد من العرائض التي طبعت تلك الفترة التي تلت عاصفة الصحراء.

كانت أهم المطالبات في الكويت. وركزت على ضرورة وسرعة عودة العمل بدستور الكويت لعام 1962 دون أي تعديل من خارج آليات الدستور كما حصل قبل الغزو، وإجراء انتخابات عامة لقيام مجلس أمة فاعل قادر على استئناف الحياة الديمقراطية في الكويت، وإجراء الإصلاحات اللازمة لاستقرار تلك الممارسة الحديثة التي أسفرت عبر مسارها عن تعليق الدستور وتعطيل الحياة النيابية أكثر من مرة، وكان أخرها ما تم قبل الغزو من تعديل لدستور 1962 من خارج آلياته، وانتخاب مجلس وطني تمت مقاطعته من قبل القوى السياسية ومقاومته قبل الغزو من خلال ديوانيات الاثنين الشهيرة في الكويت. كما كانت هناك مطالب شعبية بالمحاسبة وتقصى التصرف بالمال العام أثناء فترة الغزو، التي أدت فيما بعد إلى التحريض على أعمال عنف طالت حسب علمي النائب حمد الجوعان والنائب عبد الله النيباري بسبب مطالبتهما مع آخرين بالمحاسبة وكشف الفساد المحتمل.

وفي المملكة العربية ساد عدم الرضى الشعبي وعدم قبول استمرار الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة فيها قبل غزو الكويت وعاصفة الصحراء. كان صوت التيار السلفي هو الأقوى والأسبق في الظهور في شكل لجنة الحقوق الشرعية والعرائض التي مثلت مطالب التيار الديني السلفي وما جرى من إبعاد بعضهم وابتعاد آخرين منهم ولجوئهم في الخارج واستمرارهم في القيام بالعمل الإعلامي والثقافي، وربما القيام بالتنظيم في الداخل تعبيرا عن عدم الرضى عن الوجود الأجنبي والمطالبة بالتغيير السياسي. وكان للتيار الوطني في المملكة العربية أيضا مطالب وطنية عامة وعرائض اختصت بهم، وبعضها تشكلت منهم ومن تيارات دينية أخرى تقبل بتوحيد المطالب الوطنية من أجل الإصلاح والمشاركة السياسية الفعالة من خلال المطالبة بملكية دستورية، كان من ابرز الناشطين فيه عبد الله الحامد ومتروك الفالح.

وفي البحرين، كان مطلب عودة العمل بدستور عام 1973 وعودة المبعدين وإطلاق سراح السجناء السياسيين من مطالب الإصلاح والديمقراطية التي قدمتها التيارات الوطنية والتيارات الدينية. ومن بين تلك المطالب ما عبر عنه الدكتور عبد اللطيف المحمود الأستاذ بجامعة البحرين من مطالب وطنية في محاضرة له بعنوان 'دور المشاركة الشعبية في صياغة القرار السياسي ومستقبل الديمقراطية في المنطقة'، ألقاها في جامعة الكويت وأدت إلى التحقيق معه من قبل السلطات البحرينية حول ما إذا كان له صلة بالأمريكان أو الشيعة في البحرين!. وقد ذكر لي الدكتور المحمود ذلك عندما زرته والتقيت به في جامعة البحرين بتنسيق من الدكتورة منيرة فخرو على ما أذكر، بعد هدوء الأوضاع ومرور الزمن على عاصفة الصحراء.

وكذلك كانت المطالبة بالإصلاح والمشاركة السياسية عامة في عُمان وفي الإمارات العربية، مع أنها، حسب علمي، لم تأخذ صيغة تقديم مطالب عامة في صورة تحرك عام أو عرائض.

وأخيرا وليس آخرا، برزت في قطر منذ أواخر عام 1990 وطوال عام 1991 مطالب أخذت شكل مقالات وتجمعات شبابية تصبو للإصلاح والمشاركة السياسية الفعالة. وفي أواخر عام 1991 اتصل بي الصديق عيسى الغانم، وهو شخص أوده واحترمه لصدقه ودماثة أخلاقه وصفاء سريرته، ليطلعني على توجه لدى عدد من الشباب القطرين لكتابة عريضة وطنية تطالب بالإصلاح وبالمشاركة السياسية الفعالة، ويعرض عليّ المشاركة في التوقيع على تلك العريضة. وقلت للأخ عيسى، دون أن اسأله عن الشباب الذين سيصدرون عريضة الإصلاح والمشاركة السياسية، إنني من باب ثقتي في تقديره لا يمكنني إلا أن أوافق على توقيع أي مطالب وطنية سلمية علنية، فهذا ما أدعو إليه ولن أتردد في المشاركة مع من يقوم بطرحه.

وقبل أن يبدأ الأخ عيسى في ذكر أسماء الشباب والقضايا التي ستطرحها العريضة قلت له: لا تذكر لي الأسماء فأنا وافقت على المبدأ بناء على ثقتي، ولا حاجة لي بمعرفة الأسماء وسوف أراها عند التوقيع. أما القضايا التي سوف تطرحها العريضة فإنني أيضا لا أريد أن أعرف تفاصيلها، فإنني لو عرفت التفاصيل فسأتدخل فيها، وأنا وافقت على التوقيع من باب المشاركة بصرف النظر عن التفاصيل. ولكن إذا كنت تريد أن تعرف رأيي بشكل عام فإنني أرى الا تكون العريضة محشوة بطلبات كثيرة جزئية بل يحسن بها أن تركز على أمرين: **أولهما** انتخاب أعضاء مجلس الشورى الحالي بدل تعينهم الذي عُطّل حق انتخابه منذ عام 1972، هذا بالرغم من التزام النظام الأساسي المؤقت المعدل لعام 1972 بإجراء انتخابات عامة سرية مباشرة بعد عام من صدوره. **وثانيهما** تكليف مجلس الشورى المنتخب باعتباره جمعية تأسيسية بوضع دستور ديمقراطي دائم لقطر يحل مكان النظام الأساسي المؤقت المعدل، وفقا لما جاء في النظام الأساسي بأن "نظام الحكم في قطر ديمقراطي". فهذان المطلبان كافيان لأن يحققا انتقال قطر لنظام حكم ديمقراطي من الناحية الدستورية، تتاح للشعب بعد ذلك، باعتباره مصدر السلطات، فرصة المشاركة في التشريع على الأقل والرقابة على التنفيذ الحكومي وبالتالي تتحقق للشعب القطري مشاركة سياسة أو الديمقراطية في أولى مراحل ممارستها، ومن هناك نبدأ عملية الإصلاح الشاقة والبعيدة المدى وصولا لممارسة ديمقراطية أكثر نضجا.

غاب عني الأخ عيسى عدة أيام قبل أن يتصل بي للتوقيع على العريضة، التي وقعت عليها بعد أن وقع عليها عدد من المشاركين دون أن أعرف من المشاركين إلا من وجدت توقيعه قبل توقيعي على العريضة، ولم أقرأ نص العريضة خشية من التدخل في مسألة الصياغة التي رغبت ووعدت بعدم التدخل فيها. وحسب ما أذكر، فقد كان الأخ محمد هلال الخليفي بالصدفة موجودا لدي في المكتب ورغب هو أيضا في التوقيع على العريضة مثلي دون أن يقرأ مضمونها أو يعرف من سيوقع عليها.

كانت تلك عريضة 1991 التي ذكرت أنني لم أساهم في صياغتها ولم أعرف أسماء من وقع بعدي عليها، إلا بعد صدورها. وبالتالي غاب عن الموقعين عليها معظم أصدقائي ومعارفي التقليديين، حيث إنني لم أبذل أي جهد في الدعوة للتوقيع عليها ولا في كيفية تقديمها أو ما تلا ذلك من خطوات. فقد اقتصر دوري على التوقيع تأييدا لمبدأ المطالبة بالإصلاح وقناعتي بضرورته بصرف النظر عن التفاصيل. وتم ذلك بعد أن وثقت في من اتصل بي وهو الصديق عيسى الغانم. ومن أجل التوثيق، أورد أدناه نص العريضة الأولى وأسماء الموقعين عليها مرتبة وفقا لما صدرت عليه.

التاريخ 1991/12/21

صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني حفظه الله
أمير دولة قطر
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أكثر من عشرين عاماً مرت على استقلالنا المجيد وعلى النظام الأساسي، عشرون عاماً شهدت فيها قطر الكثير من الانجازات والمعوقات والتحديات التي عايشها أبناء هذا البلد حيث كان لتكاتفهم وصمودهم سواء قبل الاستقلال أو بعده أثر في التصدي لها.

ولكن المعوقات باتت الان من الضخامة والخطورة على تلك الإنجازات والمكاسب ما يشكل هاجساً وقلقاً على مستقبل وطننا العزيز وشعبه، الأمر الذي يتطلب منا جميعاً قيادة وشعباً وقفة تاريخية للتصدي لها بإرادة التعاون والتشاور وحكم القانون. لـذا يا سمو الأمير، فإنه انطلاقا من حرص ديننا الحنيف على النصح والمشورة (وأمرهم شورى بينهم)، وتطبيقاً لمقولة رسولنا الكريم (صديقك من صَدَّقَك لا من صدّقك)، وتمكيناً لإرادة العقد الاجتماعي والسياسي الذي ارتضيناه جميعاً وما يخولنا به هذا العقد من حق يوجب المصارحة والمكاشفة في قضايا الوطن وهمومه ومستقبله، وباعتباركم رأس السلطة السياسية العليا في وطننا العزيز والذي أنتم يا سمو الأمير وقيادته حريصون على تقدمه وازدهاره وتماسكه، ونحن بدورنا نشارككم هذا الحرص ونضع أيدينا وأفكارنا وأرواحنا رهناً من أجل ذلك، فإننا نتقدم لسموكم بهذه العريضة:

يا سمو الأمير، إن كثيرا من المخلصين من أبناء هذا الوطن قد أصيبوا بخيبة أمل عندما وجدوا أنفسهم إما متسولين للوظيفة العامة وإما مهددين بالاستغناء عن خدماتهم وهم في قمة عطائهم. فسياسة التوظيف تدار بطريقة لا تخدم مصالح الوطن، واستغلال الوظيفة والمنصب من جانب بعض القيادات الإدارية والسياسية أصبح بارزاً. أما التعليم، فمن المؤسف القول بأنه قد أصبح معوقاً للتنمية لا داعماً لها وذلك لعدم ملائمة مخرجاته لمتطلبات التنمية، وفي ظل غياب حرية التعبير وعدم ارتباط السياسة الإعلامية بمصالح المجتمع غلب على الإعلام كيل المديح للمسؤولين بابتذال يتنافى مع روح العصر، وانتفى دوره الطبيعي كمراقب لمسيرة المجتمع. كذلك تفاقمت مشكلات الجنسية وما يتبعها من إهدار لأبسط حقوق المواطنة حيث أصبحت قضايا الجنسية في وطننا تُدار بطريقة غير عقلانية ألحقت الضرر بالوطن وكثيراً من سكانه. وبالإضافة إلى كل ذلك فإنه مع الارتفاع المستمر للأسعار والثبات الطويل للأجور والرواتب شهد مجتمعنا تدهوراً واضحاً لمستويات المعيشة. فالغلاء أصبح غولاً يطارد المواطنين أينما كانوا ـ وفي ظل سياسة الصحة للبعض لا للجميع ومشكلات الإسكان التي تؤرق الكثير من أبناء وأسر هذا الوطن امتد الخطر ليُهدد أبسط حقوق المواطن. كما تفاقمت مُعاناة القطاع الخاص القطري نتيجة للخلل في الإدارة الاقتصادية دون بوادر قريبة للحل.

إن هذه المعوقات تتطلب منا يا سمو الأمير وقفة تاريخية لامتلاك إرادة التشاور والتغيير للأفضل، حيث لا سبيل لتجاوز هذه السلبيات إلا بتحقيق المطلبين:

أولاً: الدعـوة الكريمة من سموكم والتزام الإرادة السياسية والاجتماعية بها في وطننا العزيز نحو قيام مجلس منتخب للشورى ذي سلطات تشريعية ورقابية موسعة وتحقيق المشاركة السياسية الفعالة من خلاله. وفي الوقت الذي يشكل فيه تحقيق هذا المطلب وفاء بالعهد الذي قطعته السلطة على نفسها قبل عشرين عاماً بالأخذ بمبدأ الانتخابات، فإن فيه إقراراً بحق المواطنين في إدارة شئون وطنهم، ويأتي متماشيا مع ما يقره شرعنا الإسلامي الحنيف من دعوة للشورى والالتزام بها وتطور العالم والنظام العالمي الجديد من حولنا.

ثانياً: تكون مهمة هذا المجلس (التأسيسي) وضع دستور دائم يكفُل قيام الديمقراطية ويُحدد أُسس الحكم والنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والحضاري ويُصبح أساس التشريع ومرجعاً لكافة السلطات في المجتمع ويضمن قاعدة الحق والواجب.

هـذا، وتفضلوا يا سمو الأمير بأخلص تحياتنا وتمنياتنا لسموكم ولوطننا وشعبنا بالعزة والتقدم.

والله ولي التوفيق.

أسماء الموقعين على العريضة مرتبة وفقا لما جاء بها:

عيسى شاهين الغانم، محمد صالح الكواري، علي عبدالله المناعي، راشد لملوم المسيفري، ناصر محمد سعد النعيمي، علي سعيد ابو سطوه الهاجري، جبر سيف المسلم، حمد حمدان محمد المهندي، حسين محمد الفضالة، فهد محمد سعد النعيمي، محمد هلال محمد المهندي، ناصر محمد نهار النعيمي، محمد هلال الخليفي، علي خليفة الكواري، عبد اللطيف محمد النعيمي، محمد خميس السويدي، عبد الله ناصر آل خليفة، جابر علي راشد المهندي، شافي حسن الفرحان النعيمي، خالد راشد شرعان الخيارين، خليفة معوض الرميحي، جبر فضل النعيمي، علي ابراهيم باكر، عبد الله خليفة عبد الله السيد، فؤاد عبد الله المناعي، سيف علي محمد الكواري، أحمد راشد إبراهيم المهندي، عبد الله محمد سلمان، عبد اللطيف سلطان الكواري، محمد حسن محمد السليطي، عمران عيسى محمد الكواري، حمد مبارك سعيد المهندي، إبراهيم عبد الرحيم يوسف حسن السيد، عبد الرحمن أحمد درويش جاسم، عبد الرحمن ناصر البدر، خالد سعد محمد السليطي، حمد عبد الله المسند، أحمد علي حسين الدوسري، ناصر راشد النعيمي، حمزة محمد صالح الكواري، راشد سعد المهندي، محمد خليفة السيد، جاسم على أحمد كلا، محمد سعيد أبو سطوة الهاجري، علي صالح الفضالة، سلطان غانم الغانم، حمد عبد الله الرميحي، محمد يوسف بهزاد، عبد الله السيد عبد اللطيف، خالد سلمان الخاطر، عبد الله علي عمر المناعي، حمد حسن الفرحان، ضافي راشد حسن المري.

14- 5 عريضة 1992 والمنع من السفر

صدرت عريضة 1991 بتاريخ 21 ديسمبر، بعد عدة أيام من انتهاء اللقاء السنوي الثالث عشر لمنتدى التنمية في الشارقة. وهي عريضة صدرت في سياق المطالب والعرائض التي كثرت في المنطقة على أمل الاستجابة لها في ضوء الوعود التي شاعت أثناء الاستعداد لإطلاق عاصفة الصحراء. وكما سبق وذكرت فأنني بعد أن وقعت على العريضة لم أتابع ما تم بشأنها فقد كنت على وشك السفر مع أسرتي خلال إجازة نصف العام الدراسي إلى تونس لقضاء بضعة أيام هناك في طريق سفري إلى بريطانيا لحضور الاجتماع الثاني لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية حول الأحزاب العربية الذي عقد في أكسفورد. ومن ثم واصلت زيارتي للمغرب العربي بعد حرب الخليج الثانية بزيارة المملكة المغربية، كما سبق تفصيله في الأقسام الأولى من هذا الفصل الختامي.

*****

بعد أن عدت إلى قطر في منتصف شهر فبراير عام 1992 استمعت من بعض الزملاء الموقعين على عريضة 1991 في قطر لما جرى بشأنها أو بالأحرى ما لم يجر بشأنها، حيث تجاهلت الحكومة مضمونها ولم تقابل القائمين بتقديمها، بعد أن قام وفد مكون من الزملاء عيسى الغانم ومحمد صالح الكواري وعلي بن سعيد بو سطوة الهاجري بتسليم العريضة لمدير مكتب سمو الأمير ووزير الإعلام عيسى بن غانم الكواري في الديوان الأميري.

كما علمت من الزملاء بأن هناك لغطا يدور حول عدم رضى الحكومة عن نشر العريضة من قبل وسائل إعلام في الخارج. وهناك من يسرب للقائمين على إصدار العريضة استنكار الحكومة لنشر العريضة التي لم يبت سمو الأمير والحكومة فيها بعد.

عندما سمعت بالقيل والقال، كان رأيي أن العرائض من اسمها ليست رسائل شخصية أو منشورا سريا وإنما هي مطالب عامة علنية، ونشرها، سواء كان من قبل القائمين على العريضة أو دون علمهم، لا يجب أن يكون تهمة توجه للعريضة. ولذلك من الأفضل أن يتم متابعة مطالب العريضة مع الجهات الحكومية المختصة من قبل القائمين على إصداراها باسم الموقعين عليها. وكان رأيي أن الحوار مع المسؤولين ومتخذي القرار أفضل من السكوت الذي يفتح باب الإشاعات ويبدو فيه أن الموقعين على العريضة قد تخلوا عنها.

وقد بذل القائمون على توصيل العريضة جهدهم في الوصول إلى متخذ القرار بعد تقديم العريضة لمدير مكتب سمو الأمير في الديوان الأميري، من أجل توضيح المطالب التي تضمنتها العريضة دون أن يجدوا فرصة لمقابلة من بيدهم الأمر.

استمر الوضع لبضعة أسابيع على ما ذكرت من عدم الوضوح حتى فوجئنا بمنع أحد الموقعين على العريضة من السفر. ولم يسمح له بالسفر آلا بعد أن قدم اعتذارا عن توقيعه وانسحب من العريضة. وبعد ذلك تم توقيف الإخوان راشد أحمد لملوم المسيفري رحمه الله وعبد اللطيف النعيمي للتحقيق معهما، وهما من الموقعين البارزين على العريضة وكان لهم دور في الدعوة للتوقيع عليها. تابعت مع بعض الزملاء ومنهم محمد بن سعيد بوسطوة الهاجري مسألة الزملاء الموقوفين وما يدور من لغط حول العريضة. كما تابعت سعى بعض الزملاء للتواصل مع الموقوفين بقدر المستطاع أثناء فترة الاحتجاز دون أن يتمكنوا من الاتصال بهم بسبب منع زيارتهما خلال فترة التحقيق معهما.

وبعد مدة أفرج عن الزملاء راشد لملوم وعبد اللطيف النعيمي. ولكن الإفراج عنهما لم يضع حدا لإجراءات الحكومة العقابية، بل كان بداية لعملية مضايقة بعض الموقعين بقصد الانسحاب من العريضة والاعتذار عن توقيعهم عليها. وقد استمرت تلك المضايقات في جو مثير للقلق. وبدأ عدد محدود من الموقعين يستجيبون للضغوط ويقدمون اعتذارات عن توقيعهم على العريضة خشية تعرضهم لعقوبات، من ضمنها وأقساها نفسيا إثارة مسألة كيفية الحصول على الجنسية وسحب جواز السفر حتى يُثبت من تعرض لذلك سلامة إجراءات حصوله أو حصول والديه على الجنسية أو يثبت أنهم قطريون بالسلالة ممن كانت عائلاتهم تقيم في قطر قبل عام 1930وفقا لما جاء في قانون الجنسية.

وهذه الآلية من آليات الضبط السلطوي في بعض دول المنطقة هي، دون شك، من أقسى وسائل الضغط الناعمة. فالتشكيك في المواطنة هو وضع وقعه ثقيل على الشخص وعبئه على أسرته وأقربائه كبير شديد، لا يقوى عليه الإنسان الذي سعى من خلال توقيعه على العريضة أن ينشد الإصلاح والتقدم لوطنه، فعاد عليه ذلك بإنكار مواطنته وأصبح

عليه أن يثبتها في مواجهة السلطة المطلقة. وفي تقديري أن هذه السياسة هي التي جعلت قطاعات من المواطنين اليوم يشعرون بل يسلمون بأنهم مجرد سكان منحت لهم امتيازات المواطنة الاقتصادية دون حقوق المواطنة وأداء واجباتها. وبعضهم مع الاسف يتصرف على هذا الأساس، الأمر الذي أضعف تدريجيا، ضمن عوامل أخرى، دور المواطنين الضعيف أصلا لأنهم لا يشكلون في بعض دول المنطق أكثر من نسبة 10% من إجمالي السكان.

******

في ظل تلك المضايقات تداعى الموقعون على عريضة 1991 للاجتماع في مجلس الزميل خالد سلمان الخاطر. وحضر الاجتماع 22 منهم من الموقعين على العريضة الذين بلغ عددهم 53 مشاركا. وبعد التداول في ما حصل من مضايقات وما يلوّح به من عقوبات على الموقعين على العريضة، قرر الحضور كتابة رسالة لسمو الأمير متوجهين إليه بضرورة وضع حدا للمضايقات التي يتعرض إليها عدد من الموقعين على عريضة،1991 شارحين عدالة المطالب التي تقدموا بها، ومؤكدين عليها لما فيه صالح الوطن وتعزيز التواصل بين سمو الأمير وشعبه الذي يكن له الموقعين على العريضة بالغ التقدير والاحترام.

وفيما يلي نص الرسالة أو عريضة عام 1992 وأسماء الموقعين عليها:

بسـم الله الرحمـن الرحيـم

صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أميـر دولة قطـر حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بتاريخ 21 / 12 / 1991 تقدم عـدد من أبنائكم المواطنين برسالة إلى سموكم وضعت بين يديكم ما يلاحظونه من عقبات تعترض مسيرة الوطن، وتقدموا إلى سموكم بمطلبين.

أولهمـا: " قيـام مجلس للشورى مُنتخـب ذي سلطات تشريعية ورقابية موسعة، وتحقيق المشاركة السياسية الفعالة من خلاله "

وثانيهما "أن تكون أولى مهمات هذا المجلس (التأسيسي) وضع دستور دائم يكفُل قيام الديمقراطية ...".

إن هذين المطلبين الجوهريين يتفقان حسب اعتقادنا مع النظام الأساسي المؤقت المُعدل، الذي تؤكد صفته (المؤقتة)، على ضرورة وضع دستور أو نظام أساسي فيما بعد، وهذا ما نصت عليه المادة (70) منه. ويتفق المطلب الأول، مع ما ورد في ديباجته، حول " إنشاء مجلس شورى جديد، عند انتهاء مجلس الشورى الأول، مع مراعاة تشكيله بالانتخاب الحر السري المباشر " كما نصت المادة (46) منه. ومما لا شك فيه أن السير إلى تحقيق هذين المطلبين تطبيق سليم لعهد سموكم الذي عبر عنه النظام الأساسي المؤقت المُعدل الذي وضعتموه، وقبلتم البيعة على أساسه. ولعل أفضل ما يعبر عن توجهات سموكم الخيرة، ما ورد في ديباجة النظام الأساسي عن عزمكم "السير قُدماً بوطننا العزيز في مرحلة الانطلاق العظيم نحو بناء مجتمع أفضل، ينعُم فيه المواطنون جميعاً بمزيد من الرفاه والعدل والمساواة والعلم والصحة، ويزاولون هم والسلطات العامة على حد سواء ممارسة مالهم من حقوق وما عليهم من واجبات "

يـا سمـو الأميـر ... تلك، في رأينا، مُنطلقات الدعوة إلى تحقيق المطلبين العادلين. وهي دعوة جديرة برعايتكم بصرف النظر عن تشكيك المستفيدين من غياب مسائلة مجلس مُنتخب للشورى. ولقد أحزننا أن يكون هناك سوء فهم، وردة فعل، وتشكيك في دوافع من قدموا المطلبين إلى سموكم، بدلاً من النظر في المطلبين نفسهما، وتفهم

الدواعي التي تجعل من وجود دستور دائم ومجلس شورى مُنتخب خاتمة طيبة لفترة الانتقال -وإنجاز يفخر به الحاكم ويطمئن إليه المواطن.

سمو الأمير ... أنتم رئيس الدولة. ذاتكم مصونة، واحترامكم واجب. وإلى جانب ذلك أنتم المرجع والملاذ الأخير للمواطنين بعد الله عز وجل. فإذا حُجب المواطنون عن مُخاطبتكم فمن يخاطبون غيركم؟ وإذا لم ينقلوا إليكم همومهم ويطلعوكم على طموحاتهم ويعبروا عن آرائهم بشكل علني مسؤول فكيف يعبرون؟

من هذا المُنطلق، وحرصاً على وشائج الروابط الموضوعية التي لا يتماسك المجتمع أو يتقدم دون استمرارها، نُناشدك يا سمو الأمير أن تكُف أذى بعض الأجهزة الحكومية عن المواطنين، وأن تلفت نظر جميع المسؤولين إلى ضرورة مراعاة حقوق المواطن، باعتباره إنسانا قبل كل شيء، واعتبار كل مُتهم بريئا حتى تثبُت إدانته. نُناشدكم يا سمو الأمير أن يطال اختصاص القضاء جميع أجهزة الدولة، وأن ينشأ قضاء إداري وقضاء دستوري - يحمي النظام الأساسي من تعطيل اللوائح والتعليمات لأحكامه.

يا صاحب السمو . . . إن مزاولة المواطنين، هم والسلطات العامة على حد سوا)، وممارسة ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات يقتضي أن تخضع السلطات العامة لسيادة القانون. ويحكم بينها وبين المواطن قضاء نزيه مُستقل، مثلما يخضع المواطنون لسيادة القانون وحكم القضاء، وبذلك يوضع مبدأ "كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية كافية منه دون تفرقة"، أن هذا المبدأ العادل نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأوجبته قبل ذلك الشريعة الإسلامية، وأكد عليه النظام الأساسي المؤقت المُعدل.

وختاماً يا صاحب السمو . . . تقبلوا فائق التقدير والاحترام

علي خليفة الكواري، محمد هلال الخليفي، محمد صالح الكواري، حمد حمدان المهندي، خالد سلمان الخاطر، محمد سعيد الهاجري، عبد اللطيف سلطان الكواري، عمران عيسى الكواري، شافي حسن الفرحان النعيمي، حمد حسن السليطي، حمد عبد الله حمد الرميحي، علي سعيد ابو سطوة الهاجري، علي عبدالله أحمد المناعي، جبر سيف المسلم، فهد محمد سعد النعيمي، محمد هلال سعد المهندي، حمد حسن الفرحان النعيمي، حسين محمد الفضالة، عيسى شاهين الغانم، جابر علي راشد المهندي، ناصر محمد سعد النعيمي، محمد راشد عبد الرحمن المهندي.

******

وحسب تقديري، تم تقديم العريضة الثانية خلال شهر مارس /آذار 1992. وبعد انتظار لم يطل، بدأت إجراءات وعقوبات الحكومة تتوالى منذرة بعصر جديد بعد عاصفة الصحراء. وكان من بين تلك الإجراءات المزيد من الضغط على الموقعين على العريضة الثانية للاعتذار والانسحاب من العريضة. فنجح بعضها، ولم يستجب آخرون. وكان منها أيضا منع الأخ محمد صالح الكواري وعيسى الغانم ومنعي من السفر والتحفظ على جوازات سفرنا عندما صادف سفرنا في نفس اليوم إلى الكويت.

كنت أنوي السفر إلى الكويت بدعوة من مدير المعهد العربي للتخطيط الدكتور يوسف الإبراهيم، لإلقاء محاضرة عامة وتقديم بعض المحاضرات لطلاب الدراسات العليا في المعهد. لذلك عندما عدت إلى مكتبي من المطار ممنوعا من السفر، اتصلت بوزارة الداخلية صاحبة الاختصاص في المنع من السفر وتمكنت من الحديث مع الأخ

الكريم عبد الله بن حمد العطية وكيل وزارة الداخلية آنذاك من أجل إحاطته علما، فربما يكون هناك خطأ غير مقصود. وكذلك تنبيه الوزارة بأن منعي من سفري اليوم سوف يتم العلم به في الخارج إن غبت عن المحاضرة العامة التي أعلن المعهد العربي للتخطيط بأنني سوف ألقيها غدا حول الاستراتيجية البديلة للتنمية الشاملة في المنطقة.

أجابني الأخ عبد الله بأن وزارة الداخلية وهو شخصيا لم يكونوا على علم بمنعي من السفر قبل أن أمنع، وعليّ أن أراجع من أصدر أمر المنع من السفر. فتأكد لي هنا بأنه لا يوجد خطأ غير مقصود وإنما هي التوجهات الأمنية الجديدة الناتجة عن تغير في موقف السلطة تجاهي وتجاه من لديه أمل في الإصلاح بعد عاصفة الصحراء، والتي أواجهها لأول مرة طوال علاقتي المتقلبة مع السلطة، كما سبق وواجهت أمر التفتيش المسبق قبل عدة أشهر عند عودتي من حضور المؤتمر القومي في عمان.

لم تكتف الحكومة بمنع الاخوان عيسى الغانم ومحمد صالح الكواري ومنعي من السفر، بل قامت السلطات باعتقال الأخوين عيسى شاهين الغانم - الذي دعاني للتوقيع على عريضة 1991 – ومحمد صالح الكواري، وإيداع كل منهما في سجن انفرادي في جهاز أمن الدولة لمدة أسبوعين تخللهما تحقيق مكثف كما روى لي الأخ عيسى، ومن ثم تم تحويلهما إلى السجن المركزي لقضاء مدة قاسية حوالي شهرين في السجن المركزي دون صدور حكم بسجنهما، قضوها سجناء مع بقية المحكوم عليهم لأسباب جنائية.

وكان نصيبي من هذه الجولة من العقوبات، بالإضافة لمنعي من السفر، إنزال عقوبات اقتصادية ضدي، أولها قطع معاشي التقاعدي في المؤسسة العامة القطرية للبترول - وما زال مقطوعا حتى اليوم، والأمر أيضا بإخلاء ثمانية مساكن لي مؤجرة للحكومة بعد أن ألحق بها الخراب، دون مراعاة لعقد الإيجار فيما يتعلق بمدته القانونية أو تسليم العقار على الحالة التي تم استلامه عليها. ولم يكن لدي ما أعمله، فأنا معتاد على حرماني من ذهب المعز، وأدعو ربي أن يحفظني من كل شر.

******

انصرف ذهني مع عدد من الموقعين على العريضة إلى أوضاع الزملاء المسجونين – عيسى الغانم ومحمد صالح الكواري – وحرصنا على التواصل مع المسجونين والتعرف على ظروف اعتقالهم التي لم تكن كريمة بحكم وجود مجرمين معهم في الزنزانة. وكان الأخ عمران عيسى الكواري هو أول من تمكن من زيارة المعتقلين ونقل لنا أخبارهم. واذكر أنني مع عدد من المتابعين لسجن الزملاء كنا نلتقي في مجلسي أو عند أبناء محمد بن صالح لمتابعة أخبار المعتقلين، وبعد أن تمكن عمران من زيارتهم كان هو مصدر معلوماتنا حول ظروف اعتقالهما. وأذكر أنني كنت أقول للأخ عمران: 'أخبرنا بالتفصيل الممل' عن كل ما رأيت وما سمعت من الزملاء وما عرفت عن اعتقالهما. ولم يكن الأخ عمران في حاجة لذلك فقد كان يحب التفاصيل.

وبعد أن أصبحت زيارة السجينين ممكنة، قمت بزيارة مع الأخ محمد هلال الخليفي على ما أعتقد، للاطمئنان عليهما. استمرت زيارات الزملاء المسجونين بعد ذلك من قبل الموقعين على العريضة تعبيرا عن الوقوف معهما واستقر حالهما في السجن معتقلين دون مدة حكم يقضونها. واستمر سجن عيسى ومحمد في السجن المركزي ربما لمدة شهرين أو أكثر قبل إطلاق سراحهما وتسوية أوضاعهما وعودتهما لأعمالهما. وكذلك عادت أوضاع كل من

نالته عقوبة من جراء توقيعه على أي من العريضتين عريضة 1991 وعريضة 1992 إلى ما كانت عليه قبل بداية تطبيق تلك العقوبات في مطلع عام 1992.

وبقيت أنا وحدي بعد أن سويت أوضاع كل من وقع على العريضتين، ممنوعا من السفر لمدة ناهزت اربعة اعوام حتى أواخر عام 1995، أتعرض لكافة ما وقع عليّ من عقوبات جديدة وفرض عليّ من إقصاء أعادني إلى الوضع الذي كنت عليه في الفترة من عام 1963 إلى عام 1973، هذا بالإضافة للمنع من السفر، وهو بحد ذاته عقوبة دون حكم قضائي، تتوسع فيه الاجهزة دون وجه حق ودون حاجة ماسة له في أغلب الاحيان. كذلك استمرت ضدي العقوبات الاقتصادية الإضافية الجديدة التي فرضت علي. وكان رفعها ورفع عقوبة المنع من السفر دون حكم القضاء، كما نقله وسطاء، متوقفا على تقديم اعتذار مني.

وقد وجدت نفسي غير قادر على تقديم اعتذار حتى اقتنع بأنني قد اقترفت ذنبا. فقد كنت أقول لمن يحاول أن يتوسط في ذلك: أعتقد بأنني كنت دائما صادقا مع سمو الأمير ومع بقية ألمسؤولين. ولن أكذب على نفسي وعليهم من أجل أن أخرج من الوضع الذي وجدت نفسي فيه دفاعا عن حقي كمواطن في أن أقول رأيي وأن أعبر عنه كما يجب على المواطن أن يعبر عن رأيه، بل عن مسؤوليته، في أن يصدق متخذو القرار القول، فذلك من واجبات المواطنة، وهو حق عليّ.

******

وهنا أختم الكتاب الثاني من "العوسج" آو الجزء الثاني من سيرتي الذاتية أو "العوسج 2 "، بذكرياتي منذ عام 1974 - بعد أن رفع عني قرار الإقصاء من العمل في الحكومة والحصول على البعثات الدراسية، حتى عدت إلى وضع الإقصاء التام منذ عام 1992، مضافا إليه منعي من السفر لمدة ناهزت اربعة اعوام، إلى جانب توقيع عقوبات اقتصادية ومعنوية أخرى عليّ.

واعتذر من المتابعين لذكرياتي، راجيا منهم أن يصبروا عليّ في معرفة أحوالي خلال الفترة التي منعت فيها من السفر حتى أواخر عام 1995 حين تولى الشيخ حمد بن خليفة مقاليد الحكم في قطر. وسأبدأ الجزء الثالث من مذكراتي بتفصيل أحوالي وتناول الأوضاع العامة خلال هذه الفترة من ربيع عام 1992 إلى نهاية خريف 1995 وما يليها من أحداث عاصرتها وتغييرات شاهدتها وعايشتها داخل قطر وخارجها.

ومن أجل اطمئنان بعض الأصدقاء الأعزاء الذين يحزنون وينزعجون عندما أذكر بعض الأوضاع القاسية التي صادفتها في مسيرة حياتي المتقلبة أحوالها مع حكومة قطر، أقول لهم إن المنع من السفر وتوابعه لم يغيرا من موقفي تجاه الشأن العام في قطر وفي الوطن العربي ولا التعاطي معهما. ولم يمنعاني من الكتابة وإن منعت من النشر في قطر في بعض الأحيان ومنع عدد من كتبي من الدخول اليها أخيرا. فقد استفدت من فترة المنع من السفر في بحث ودراسة التغيرات المصاحبة لعصر النفط في قطر منذ تاريخ تصديره في عام 1949 حتى تسعينيات القرن الماضي. وقد نشرت ذلك البحث والدراسة في كتاب هو من أقرب كتبي إلى نفسي. فقد زاملني في فترة المنع من السفر حزينا في وطني حبيسا فيه. وذلك هو كتاب " تنمية للضياع، أم ضياع لفرص التنمية؟" الذي نشره مشكورا مركز دراسات الوحدة العربية عام 1996. واستمر كذلك نشاطي وتواصلي مع منتدى التنمية.

كما قمت بتحرير كتاب 'حوار من أجل الديمقراطية' خلال فترة المنع من السفر واستمرت مشاركتي عن بعد، في أنشطة مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، الذي توليت دور المنسق المشارك له منذ 1991 إلى جانب أخي وصديقي الدكتور رغيد كاظم الصلح، الذي رحل عن دنيانا مؤخرا، تاركا حزنا عميقا وفراغا في نفس كل من عرفه. فقد كان رحيل هذا المناضل والمفكر والمثقف القومي فاجعة وخسارة لا تعوض وتؤلم النفس وتحزن الفؤاد إلى الأبد. فرحمة الله عليك يا رغيد، وطيب الله ثراك وجعل مثواك الجنة، وألهم الصبر والسلوان لعائلتك ومحبيك وأصدقائك الكثر في أرجاء الوطن العربي وخارجه.

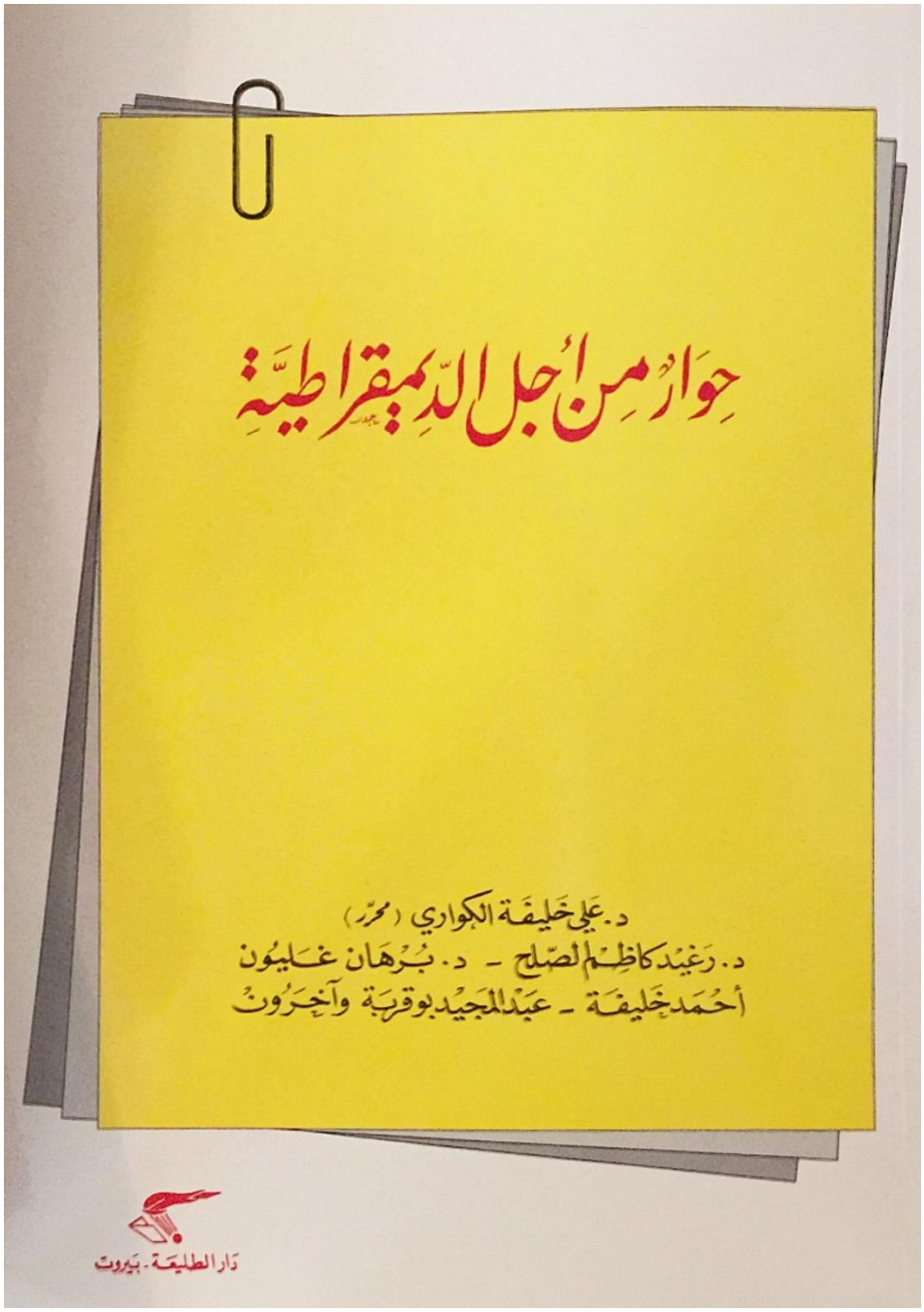

مركز دراسات الوحدة العربية

تنمية للضياع !
أم ضياع لفرص التنمية ؟

(محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)

الدكتور علي خليفة الكواري